

أما على صعيد آخر، فإنه رغم الجهود المبذولة، ما يزال الاقتصاد الجزائري يعرف صعوبات جمة تحول دون قدرته على إنشاء الثروة وتحقيق التنمية، مما جعل الوضع الاجتماعي يتسم بمزيد من التعقيد والصعوبة.

لقد كان منتظرا من مشروع قانون المالية لسنة 2001 كسب الرهان الذي دفع ثمنه المجتمع وما يزال، لتحقيق التوازنات الكبرى، وإرساء قواعد أكثر ملاءمة للتنمية، والتركيز على مجالات الاستثمار بإجراءات تحفيزية لإنشاء مناصب شغل جديدة تماشيا مع برنامج الحكومة الذي صادق عليه مجلسنا الموقر، والذي سعى في مجمله إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل ارتفاع سعر النفط. تلك النعمة التي كان يجب أن يعم خيرها على الجميع ليس عن طريق اقتسام الربح، ولكن بإنشاء الثروة ورفع القدرة الشرائية، وتحسين الخدمة الاجتماعية، بما يعزز الثقة في الإصلاحات الجديدة، ويساعد على تحقيق التحول بنجاح أو على الأقل بأخف الأضرار.

وما يزيد الأمر تعقيدا هو اللجوء في كل مرة إلى فرض رسوم وأتاوات مضمونة التحصيل ولا تحتاج إلى بذل أي جهد لجبايتها، إذ غالبا ما تكون غير نافعة لمحصلها ومضرة بمن يدفعها، بل وكثيرا ما يتعدى أثرها إلى أكثر من قطاع، بحيث تعرقل التنمية على أكثر من صعيد، وتعمق الأزمة الاجتماعية، بدل الاجتهاد في وضع آليات صارمة كفيلة بمقاومة الغش والحد من التهرب الضريبي، بما يحقق العدل في تقسيم الأعباء وضمان توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مختلف مصاريف الميزانية.

إننا مقتنعون في حركة النهضة وندرك مثلكم تمام الإدراك عبء وحجم التحديات التي تستوجب كسب رهاناتها. وعليه، فنحن مستعدون أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في إخراج البلاد من أزمتها المتعددة الجوانب قصد تحقيق تطلعات شعبنا في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار، وتوفير العيش الكريم للجميع. ولن يتأتى ذلك -في قناعتنا- إلا في ظل جو تركز فيه الحريات

لقد كانت حركة النهضة التي واكبت الأزمة منذ بدايتها، مقتنعة وما تزال بأن استعادة الطمأنينة والأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية والازدهار، مرهونة بجملة شروط نذكر منها:

1- استكمال عملية القضاء على أسباب الأزمة ومعالجة آثارها، والتي منها إعادة المفصولين إلى مناصب عملهم، خصوصا من حكم لهم القضاء بذلك، وتسوية ملف المفقودين، ورفع قرارات المنع من الحقوق المدنية إلا ما كان من جهة القضاء، وإطلاق سراح من بقي في السجون ممن لم يتورطوا في الجرائم، وإلغاء المرسوم رقم 54-93. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مطالب منظمة العفو الدولية والخاصة بقانون الوثام المدني الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، وزكاه الشعب بأغلبية موصوفة، تشكل اعتداء على سيادة هذا الشعب وعلى حرمة، وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لبلادنا، يستدعي رفضها بقوة والتنديد بها بشدة، ونصح هؤلاء الذين سمحوا لأنفسهم بنصحنا بالتوجه إلى فلسطين وإلى باقي بقاع العالم للتنديد بالمجرمين والقتالين هناك، ونصحهم بالتصالح، لا أن ينصحونا بمزيد من الاحتراب والقتال.

2- تكريس الحقوق الأساسية والحريات العامة الفردية والجماعية وكذا الديمقراطية والتعددية، وحرية الإعلام، واستقلالية القضاء وتنفيذ أحكامه، وحياد الإدارة والتزامها بالقانون والعدل في توزيع الثروات وإسناد المسؤوليات، وعدم استغلال المنصب في مختلف المستويات، العليا منها على وجه الخصوص، لخدمة المصالح الحزبية الحاضرة والمستقبلية.

3- تكريس التشاور على كل المستويات بين الشركاء السياسيين في القضايا الأساسية الراهنة السياسية منها والأمنية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية وبشأن أولويات المرحلة المستقبلية، بما يعزز الثقة ويحقق التكافل السياسي بين الشركاء، خصوصا في الظروف الصعبة.

في حياة المواطن الاقتصادية والاجتماعية منها:

- 1- إعادة النظر في هيكلية وتنظيم الرسم على القيمة المضافة.
- 2- إلغاء القانون رقم 01/81 المتعلق بالتنازل عن أملاك الدولة.
- 3- إعادة النظر في الرسم القضائي الخاص بالتسجيل.
- 4- تحرير سوق التبغ (إنتاجا وتسويقا).
- 5- الزيادة في سعر الوقود من خلال إضافة رسم جديد.
- 6- إعادة النظر في كفاءات تحديد تعويض ملاك الأراضي الفلاحية المؤمنة.
- 7- إعادة النظر في شكل حساب الرسم على المحروقات.
- 8- إعادة النظر في كفاءات تقييم أرباح أصحاب المهن الحرة.
- 9- إعادة النظر في الإجراءات الخاصة باستيراد المعادن الثمينة (مثل الذهب على وجه الخصوص).
- 10- إنشاء رسوم شبه جبائية إضافية.

وبعد الدراسة المعمقة والمستفيضة لهذه الإجراءات وما لها من آثار وخيمة على حياة المواطن، نسجل ما يأتي:

أولاً: نشمن قرار اللجنة القاضي بإلغاء أحكام المادة 44 وحذف قيمة 3 دنانير كرسوم على الوقود، إذ أنه وبمجرد السماع بورود هذه الزيادة في مشروع قانون المالية، هرع أصحاب الحافلات والسيارات إلى رفع سعر التذاكر الخاصة بنقل المسافرين.

ثانياً: إن هيكلية وتنظيم الرسم على القيمة المضافة ذو تأثير مباشر كما هو معلوم في جيب المواطن، حيث ينهك قدرته الشرائية الضعيفة أصلاً، مما يستوجب التفكير في انعكاسات الإجراء المقترح. وإذ كنا نتفق من حيث المبدأ على تقليص عدد النسب المعمول بها في الرسم على القيمة المضافة من أجل تسهيل التعامل في هذا الشأن، فإننا نتحفظ على النسبتين المقترحتين أي 7٪ و 17٪ للأسباب الآتية:

الفردية والجماعية. ومن ثم، نرى أنه يتعين على الحكومة القيام بجملته من الأمور نوجزها فيما يأتي:

- 1- إقامة نظام اقتصادي حر وعادل، ذي بعد اجتماعي ينتج الثروة ويشجع الاستثمار ويحشد الإمكانيات، ويجند الطاقات بما يحقق التنمية الشاملة.
- 2- رفع الحواجز والعراقيل البيروقراطية مع احترام القيم الأخلاقية في العملية التنموية وأساليبها.
- 3- الاستفادة الموروثة الحضاري لأمتنا في توظيف الأموال ودفع الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد بما يسمح بالتكفل بانشغالات المواطن، وبإيجاد أنجع السبل لمواجهة ظاهرة الفقر المستفحلة.

4- الاهتمام بالبحث العلمي باعتباره يشكل شرطاً أساسياً من شروط تحقيق التنمية. فهو يرتبط ارتباطاً السبب بالأثر خصوصاً في هذا العصر الذي صار كل شيء فيه علماً تخصصياً دقيقاً، وليس بمثابة "أكسسوار" من شاء تجمل به، ومن شاء استغنى عنه. ومن هنا وجب أن يحظى في الواقع، لا في الخيال والأمل، بالأهمية القصوى التي يقتضيها من خلال توفير الإمكانيات، ووضع حيز التطبيق الإجراءات اللازمة للنهوض به على أوسع نطاق مثلما هو حاصل، لا أقول في العالم الأول أو الثاني، ولكن في دول العالم الثالث.

5- إقامة فريضة التكافل الاجتماعي في إطار برنامج وطني شامل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وجوب الاستفادة من تجارب الدول التي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا الميدان مع ضرورة إعادة الاعتبار إلى نظام الأوقاف الذي لو أحسن استغلاله، لخلص الدولة من جميع الأعباء الاجتماعية، وكذا تشجيع العمل الخيري الفردي والجماعي.

أما من حيث التفصيل، فقد تطرق مشروع قانون المالية لسنة 2001 إلى عدة إجراءات لها تأثيرها المباشر

لايختلف كثيرا عن رأي اللجنة في وجوب اشتراك الوزارات الثلاثة وهي: المالية والجماعات المحلية والفلاحة، باعتبارها معنية مباشرة بالموضوع بما يضمن حماية حقوق المعنيين وإنصافهم. ونضيف في هذا الصدد وجوب إشراك الشركاء الاجتماعيين في عملية التقييم. وفي حالة الاعتراض، يحال الأمر إلى السلطة القضائية المختصة. وأما باقي المسائل التي تم ذكرها، فإن رأينا فيها لا يختلف عما ورد في التقرير التمهيدي للجنة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب.

إننا نشتم الجهود المبذولة في مجال استقرار التوازنات المالية الكبرى بسبب الصرامة في التسيير والتشفير في ميزانيته، ودعم ميزانية التجهيز لسنة 2001 بنسبة 20٪ مقارنة بسنة 2000، ووضع صندوق ضبط الموارد، وتخصيص مبلغ 30 مليار دينار للتنمية المحلية، مما سيعود بالفائدة على المواطن، وتخصيص الدولة نسبة 4,6٪ من الناتج الداخلي الخام (PIB) للتغطية الاجتماعية، وهي نسبة عالية مقارنة بما هو موجود عند جيراننا. ونطالب بما يأتي:

1- رفع الأجور: لقد سبق لنا وأن طالبنا منذ بداية العهدة بضرورة رفع أجور العمال لدعم الاستهلاك الذي بدوره يساعد على تحريك القدرة الإنتاجية، ومنه إلى الانتعاش الاقتصادي المطلوب. وأشرنا خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2000 إلى تحديد الأجر القاعدي الوطني المضمون بقيمة 10.000 دج.

إننا نعتقد أن رفع الأجور ضرورة اجتماعية، لأن ما يزيد عن 12 مليون مواطن جزائري (ثلث الشعب الجزائري تقريبا) يعيشون تحت المستوى المتوسط المطلوب، ووسيلة تساهم من خلال الإنفاق أو الادخار في تحريك التنمية. كما يحد من النزيف الذي تعرفه الجزائر في مجال المادة الرمادية المتخصصة، والمتكونة في الخارج على وجه الخصوص. إن جامعاتنا تعرف نزيفا رهيبا في

إن عددا لا يستهان به من السلع التي كانت تخضع لنسبة 14٪ قد انتقلت إلى 17٪ منها:
- الخدمات الخاصة بالهاتف والماء.
- مواد البناء كالإسمنت والخشب والجبس والزجاج وأنايب الماء.
- المواد الغذائية كالعجائن والطمطم المصبرة والزيت بجميع أشكالها والصابون... الخ.
- المواد التي لها علاقة بالإنتاج الفلاحي كالبدور والمواد البلاستيكية والأسمدة.

ولذلك، نقترح إعادة النظر في النسبتين ونطلب إدراج نسبتي 7٪ و15٪.

أما بخصوص إلغاء القانون 01/81 الخاص بالتنازل عن أملاك الدولة، فإنه وإن طعن في كون هذا الإجراء غير قانوني بحيث لا يمكن إلغاء قانون بأكمله بمادة من قانون آخر، فإن الموضوع أهم من أن يصرفنا عنه إجراء شكلي.

"الضرر يزال" كما تقول القاعدة، والواجب هو قطع الطريق بجميع الأشكال أمام السماسرة الذين لا هم لهم سوى امتصاص مزيد من الدماء، دماء الفقراء والضعفاء والمساكين. نعلم أن ما ضاع كثير وثمانين، وأن سكنات فخمة ومحلات كبيرة ومباني جميلة بيعت بالجملة وبأثمان بخسة (دراهم معدودة) ولكن وجب الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه. هذا والواجب هو استثناء (الغلبة) من حيابة السكنات التي سكنوها منذ مدة طويلة. ومثل هذا الإجراء يمكن تفصيله بمراجعة هذا القانون وتعديله في وقت لاحق.

وعلى صعيد آخر، من الواجب أيضا التفكير في إيجاد سوق للعقار تمكن من بيع العقارات بأثمانها الحقيقية، لا بالدينار الرمزي. وعندها فقط سيعالج هذا الموضوع بشكل نهائي ولا يبقى محلا للسمرسة والمضاربة.

أما ما تعلق بتعويض الأراضي المؤممة، فإن رأينا

4- نطالب بإنشاء صندوق القدس والذي تتولى الدولة دعمه بنسبة 25٪، وتفتح الباقي للمواطنين المحسنين، على أن تخصص عائدات هذا الصندوق لمداواة جرحى الانتفاضة وتقديم الدعم لعائلات الضحايا والأيتام والأرامل.

وفي الأخير، أبلغ انشغال مواطني مدينتي سطيف والعلمة إلى معالي وزير الأشغال العمومية ويتعلق بالطريق الوطني رقم 05 الذي أصبح بمثابة "مقبرة" لمستعمليه من الغرب إلى الشرق، ومن الشرق إلى الغرب. وإذا أردتم، فنحن مستعدون لتزويدكم بمعلومات أكثر حول هذا الطريق، وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لعلاوي بلمخي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح.

السيد محمد مفلح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي الوزراء،

السيدات والسادة الحضور.

أولا: قطاع الفلاحة والري:

1- لقد سبق وأن تطرقنا إلى أهمية توسيع الأراضي الصالحة للزراعة ومنها توسيع المحيطات المسقية. وفي هذا الصدد نؤكد ضرورة تسجيل العملية الخاصة بتوسيع محيط "ميناء" إلى غاية منطقة "بلل" وعلى مساحة تقدر بـ 9420 هكتارا. كما نلح على برمجة نفس العملية نحو منطقة "الحمادنة" وذلك ضمن الأراضي الباقية من مساحة المحيط المقدرة بـ 7515 هكتارا. ونرى أن التفكك الحقيقي بمحيطات غليزان، يتطلب من الوزارة المعنية استحداث ديوان لهذه المحيطات يسمح باستغلالها وتسييرها بطريقة عقلانية.

2- تتميز أراضي غليزان بإنتاجها الوافر لمادة الحبوب وخاصة في مناطق "منداس" و"أولاد يعيش" و"مدبونة"،

مجال الإطارات المتخصصة والتي تلقت تكوينها بالخارج بسبب الأجور الزهيدة التي يتقاضاها هؤلاء المختصون والتي تجعل منهم فقراء ومعوذين عاجزين عن التدريس فضلا عن البحث والإنتاج.

2- ندعم مسح ديون البلديات ونشجعه لما لذلك من أثر إيجابي في بعث حركة التنمية المحلية.

ونعتقد أن ذلك رهين بتصوير جديد يجسد في قانوني الولاية والبلدية الجديدين، والذي كنا وما زلنا نطالب بعرض مشروعيهما على البرلمان في أقرب الآجال، مطالبين في ذات الوقت بعودة الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) إلى القيام بدوره الذي أنشئ من أجله.

3- نجدد الإعلان عن رأينا القديم الحديث وقناعتنا بوجود دعم الدولة للأحزاب التمثيلية والجمعيات والمنظمات الوطنية الفاعلة، بما يجعلها تقوى على أداء دورها في تأطير المجتمع وتجنيد وعي الجماهير، فتغنيها عن مديها لجهات خارجية قد تملئ عليها مواقف وتوجيهات لاتخدم المصلحة الوطنية. ولكن في نفس الوقت، نحذر من تورط الدولة في تخصيص مساعدات من الخزينة العمومية -التي هي ملك الشعب الجزائري كله- لأحزاب أو منظمات دون أخرى.

ومن هذا المنطلق المبدئي الذي لاعلاقة له بأي حساب خاص مع أية جهة كانت، نحن نرفض رفضا قاطعا هذا التخصيص -38 مليار سنتيم- الغريب المستغرب لمنظمات دون نظيراتها الأخريات. ونطالب بإشراك كل المنظمات الشبانية والطلابية والكشافة الإسلامية في الإشراف على هذه التظاهرة وتنشيطها، على أن تتولى الدولة التكفل بمصاريف ذلك بقدر معقول. وفي هذا الصدد، يعتبر المبلغ المخصص لهذه التظاهرة باهظا يستوجب تخفيضه إلى الثلث وتوجيه الباقي إلى صناديق الدعم الاجتماعي للفقراء والمساكين، فهم أولى، أو إلى دعم الاستثمارات الشبانية، فذلك أنفع.

بغليزان غير ملائم للعمل ولاستقبال عمال القطاع. ولاندرى سبب عدم تسجيل عملية بناء مقر للمديرية يكون في مستوى رجال التربية مع أن عملية تسجيله ضرورية جدا.

2- بالنسبة إلى التعليم العالي، نؤكد انشغال مواطني ولاية غليزان والمتمثل في الفرع الجامعي الذي علقت منذ سنة 1997 على مقرة لوحة تعلن عن فتحه. ورغم قرار الوزارة المعنية الخاص بفتحه أيضا منذ 1998، إلا أنها لم تحرك ساكنا ولم تبرمج أي مشروع يخص هذا الفرع. وهكذا تحرم ولاية غليزان من الدراسة الجامعية. ولاداعي هنا للمقارنة بينها وبين الولايات الأخرى التي استفادت الفروع الجامعية. والغريب أيضا، أنه إذا كانت ولايات الوطن قد استفادت مراكز لجامعة التكوين المتواصل، لم تستفد ولاية غليزان ومع الأسف الشديد مركزا واحدا وهذا رغم الامكانيات التي وفرتها السلطات المحلية كالمقر والتجهيز. فلماذا هذا التماطل الذي يحرم الطلبة والعمال من المعرفة والتكوين؟ هذا بالإضافة إلى أن المديرية العامة لم تبذل أي جهد، ومركز مستغانم هو الآخر لم يبادر بإنشاء هذا المركز الذي نرى ضرورة فتحه في هذا الموسم.

رابعاً - قطاع المجاهدين: يتطلب تخليد الثورة التحريرية وتمجيد رموزها تكفلا بماثرها. وعليه نتساءل عن سبب التأخر في إنجاز متحف المجاهد بولاية غليزان رغم أن عملية تسجيله تمت منذ سنة 1977.

خامساً - قطاع الثقافة:

1 - إن صندوق دعم الآداب والفنون لم تظهر نتائجه الملموسة كما كنا نتوقع، ونحن لاندرى كيف صرفت أمواله. ولذلك نتمنى أن تشكل الحكومة مجلسا يضم المثقفين والناشرين وكل المعنيين بالثقافة لدراسة الوضع الثقافي وتسيير أموال الصندوق.

2 - هناك قضية أثارت إهتمامنا وتتعلق بالاتفاق المبرم بين مؤسسة الأشهار ودار "هاشيت" الفرنسية بخصوص

وتقدر مساحتها بحوالي 120 ألف هكتار. إلا أن برنامج الصندوق الوطني لضبط الفلاحة وتنميتها حدد 12 ألف هكتار فقط لزراعة الحبوب، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على مردودية إنتاج مادة القمح الاستراتيجية. فمن يتحمل مسؤولية ذلك؟

3- إن عملية التحويل في النمط الزراعي لايمكنها أن تعطي النتائج المرجوة منها إذا لم تهتم الوزارة المعنية بمسألة وضع الشبكات الثانوية للسقي الأراضي ضمن إعادة تهيئة محيط "مينا" ومحيط الشلف السفلي.

4- فيما يخص عملية الاستصلاح عن طريق الامتياز، وبعد إستفادة ولاية غليزان مشروع "الولجة" و"سيدي خطاب"، تفاجأنا بسحب مشروع "سيدي خطاب". وهذا الأمر يستدعي إجابة من وزارتك عن سبب هذا السحب.

5- رغم وجود سدود هامة بولاية غليزان، إلا أن التضاريس والعوامل الطبيعية تسمح بإنجاز سدود وحواجز مائية أخرى بمناطق "عمي موسى" و"الظهرة" وضواحي "زمورة". وإذا كان مشروع "قرقار" ستستفيد منه المناطق الشمالية الغربية للبلاد، فإن جل مناطق غليزان تعاني صعوبة التموين بماء الشرب. وهنا نلح على تكفل الوزارة المعنية بالمشاريع العملية لحل المعضلة ومنها المشروع الذي تمت دراسته والخاص بربط سد "قرقار" بمنطقة "زمورة" وضواحيها مرورا بجديوية والحمدانة، وأولاد يعيش والحاسي. ونحن إلى حد الآن، لا نعلم سبب تجميد هذا المشروع.

ثانياً - النقل: نطالب فيما يخص الطرق بإدراج الشطر الثاني من مشروع زمورة والمتمثل في الأشغال الخاصة بالانحراف المار بالمدينة، مع ضرورة الاهتمام بالمشاريع الخاصة بترميم الطريقتين الوطنيين رقمي 7 و90. كما أن طرق البلديات النائية في حاجة إلى اعتمادات مالية إضافية تسمح بصيانتها دوريا.

ثالثاً: التربية والتعليم:

1- فيما يخص هياكل الإستقبال، يعد مقر مديرية التربية

مساء... الأمس مثلا، بث تدخلني في الساعة الرابعة والنصف صباحا...

السيد رئيس الجلسة: اسمح لي، هذه ليست نقطة نظام. ثم إنك تنتمي إلى مجموعة، وهناك ترتيب إلخ...

السيد محمد الطيب مريم: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء ومرافقيهم، السادة ضباط الجيش الوطني الشعبي، زميلاتي، زملائي النواب، إخواني رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أغتتم فرصة مناقشة مجلسنا الموقر للميزانيات القطاعية، لأتطرق إلى بعض القطاعات منها:

- الخارجية،
- الشبيبة والرياضة،
- السياحة.

أولا - الخارجية: تكتسي مهمة سياستنا الخارجية طابعا بالغ الأهمية. وتندرج مؤكدة في صدارة الاستراتيجية الوطنية للخروج من الأزمة والنهوض بالبلاد. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال السياسة الخارجية، إلا أننا نلاحظ أن صورتها في الخارج قد شوهت، وأسيء لها كثيرا، وتمت تغذية حملات مغرضة ضدها حتى وصل الأمر ببعض إلى المطالبة بالتدخل في شؤوننا الداخلية، مرة تحت غطاء المساعدات الانسانية، ومرة باسم حقوق الانسان (منظمة العفو الدولية) وكأنهم يتجاهلون أن للجزائر شعبا عظيما له سيادته وعزته وكرامته وهو غيور عليها. وكأنهم يتناسون أن الشعب هو الذي أقام مؤسساته الشرعية التعددية، وهو الذي يرفض رفضا قاطعا كل تدخل في شؤونه الداخلية، ويستنكر كل المحاولات الرامية إلى ذلك، ويندد بها تنديدا صارخا.

الكتاب المدرسي. ألا يشكل هذا الاتفاق في مجال حيوي كالتربية، خطرا على ثقافة المجتمع وقيمه؟

3 - يعتبر العدد الحالي من المرافق الثقافية قليلا جدا بولاية غليزان، وهذا مقارنة بعدد البلديات التي تتشكل منها الولاية. أما قضية دار الثقافة، فنحن لاندري سبب التأخر في إنجازها أو في ترميم قاعة الحفلات رغم أنها برمجت سنة 1993، ومازلنا في انتظار تسجيل دار الثقافة في الوقت الذي تصرف الوزارة أموالا باهضة على نشاطات وعروض فنية تافهة. ولا مجال هنا للتوضيح أكثر أو لذكر هذه الأعمال والأشخاص.

هذا ونعبر عن إرتياحنا لاهتمام الحكومة بقضية المواقع الأثرية التي أكدت على حمايتها. وهنا أشير إلى معالم غليزان التي تتطلب إهتماما ولو قليلا من الوزارة المعنية، وتكفلا بمعالم "ميناء القديمة وآثار "يلل" و"زمورة" و قلعة "بني راشد" التاريخية و"الرتايمية" وأبراج "عمي موسى" المصنفة منذ 1901، ومدرسة "مازونة" العريقة ومركبها التاريخي.

سادسا - قطاع الصحة: يشكو مستشفى غليزان نقصا فادحا في الإمكانيات المادية وفي الأطباء الأخصائيين، حيث يواجه مرضى الكلى مشكلة الأخصائي المشرف على آلات تصفية الدم. أما منطقة عمي موسى، فبلدياتها الكثيرة والنائية في حاجة إلى فتح مستشفى يتكفل بمرضى المنطقة.

سابعا - الشؤون الدينية: بالنسبة إلى قطاع الشؤون الدينية، ينصب انشغالنا على معهد غليزان الذي تم الشروع في إنجازها...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد مفلح، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطيب مريم.

السيد محمد الطيب مريم: ... لماذا لا يبث تدخلنا على المباشر؟ ذلك أنه غالبا ما نتدخل بعد الساعة السادسة

هذا وأدركت سياستنا الخارجية أن العالم يعيش تحولا عميقا سيكون له تأثير في العلاقات الدولية، وهي تسعى جاهدا لمواكبة هذا التحول وأخذ دورها ومكانتها المشروعين.

ثانيا - الشبيبة والرياضة: أقترح في هذا المجال ضرورة تكثيف الحضور الجزائري الفعال في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والجهوية في مختلف المجالات حتى ندافع عن مصالحنا ومكانتنا ودورنا، وتنشأ الجزائر المكانة التي يجب أن تعود إليها. وعندما أقول مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والجهوية، فإني أعني حتى الهيئات والمنظمات التربوية والرياضية وغيرها.

وما بعض الصعوبات التي عرفتها رياضتنا في السنوات الأخيرة على المستوى الإفريقي العربي، إلا دليل على عدم الحضور الجزائري بما فيه الكفاية للدفاع عن رياضتنا ورياضيينا.

ثالثا - السياحة والصناعة التقليدية: أقترح على وزارة السياحة والصناعة التقليدية بغية المساهمة الفعالة في ربط أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج بوطنهم، القيام بتنظيم مخيمات ورحلات سياحية إلى الجزائر لصالحهم. ولا تخفى فوائد مثل هذه العملية على أحد لما لها من تمتين روح الانتماء لديهم.

كما أقترح رفع الاعتمادات المخصصة لمساعدة المواطنين الموجودين في الخارج، وهي اعتمادات مسجلة في...

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد محمد الطيب، وأخبرك أن جزءا كبيرا من مداخلك بث على المباشر. وأحيل الكلمة إلى السيد بن عمر مخلوف.

السيد مخلوف بن عمر : بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
أما بعد،

إن بلادنا تجتاز محنة ظرفية، وهي تسعى إلى الخروج منها بانتهاج سياسة جزائرية. وعليها أن تقنع شركائها بجدوى هذه السياسة، وأن تشارب وتواصل الكشف عن العمل الإرهابي وعن أهدافه الحقيقية. وقد لاحظ شعبنا أن العديد من الدول قد أدركت ذلك وبدأت تغير نظرتها لهذه الآفة.

إن الجزائر لاتعيش منعزلة عن العالم بكل ما يجري فيه. فهي تعيش في محيط جهوي وإقليمي ودولي، وعليها أن تدعم مكانتها المشروعة في كل محيط، وتعزز دورها في كل محيط. لقد سارت سياستنا الخارجية التحولات التي عاشتها وتعيشها بلادنا، وكانت أداة نشيطة في خدمة مسار التقويم الوطني، وتجنبت لشرح هذا المسار والدفاع عنه في وقت كانت محاولة التشكيك في قدرة بلادنا على تجاوز أزمتهما على أشدها. ويمكن القول اليوم إن هذه المواكبة كانت ناجحة، والدليل على ذلك أن هذه المحاولات لعزل الجزائر لم تفلح. ولعل أحسن مثال على ذلك هو زيارة الوفود بمختلف مستوياتها لبلادنا، منها الوفود البرلمانية من مختلف جهات العالم التي استقبلت هنا في هذا المجلس الموقر.

لقد كانت سياستنا الخارجية أداة فعالة ونشيطة لمساندة مسار التنمية الاقتصادية في بلادنا.

ويمكن القول إن الجزائر شرعت في إقامة دبلوماسية اقتصادية، وما الزيارات المتبادلة للوفود الاقتصادية إلا دليل على ذلك. ولا ننسى أننا نعيش في عالم يتسم بالتجمعات الاقتصادية الكبرى وبالعملة، وكانت سياستنا الخارجية نشيطة وذات فعالية، حيث لم تنس جاليتنا المقيمة بالخارج، وشرعت في تنظيم الأطر التي تمكنها من التكفل بانشغالاتها وإشراكها في الحياة الوطنية. أما فيما يتعلق بمكانة الجزائر ودورها في المحافل الدولية، فإنها حاضرة في الفضاء الأورو متوسطي، وفي الفضاء الإفريقي، وفي الفضاء العربي، وفي الفضاء الإسلامي، وفي مجموعة 77 وغيرها.

وكيف يكون التنسيق إذا كان الرد على الأسئلة الشفوية والكتابية بالشكل الذي ألفناه ولا نعلق عليه في ظل عدم احترام الآجال القانونية؟ فبربكم تذكروا المسؤوليات الملقاة على عاتقنا جميعا، وأسعدونا أو أحزنونا أو قولوا لنا: رزقكم على الله. وأفتح قوسا لأثمن كلمة فخامة السيد رئيس الجمهورية حينما قال، ونعم ما قال، إنه لا يريد أن يكون ثلاثة أرباع (3/4) رئيس. فنحن نريد أن يكون رئيسنا رئيسا بآتم معنى الكلمة، ووزيرنا وزيرا بآتم معنى الكلمة، وجيشنا جيشا بآتم معنى الكلمة، وإطارنا إطارا بآتم معنى الكلمة، ونائبنا نائبا بآتم معنى الكلمة، وشعبنا يعادل كل الشعوب، لكي لا أقول شعبا بآتم معنى الكلمة.

والآن لا بد من الحديث عن بعض القطاعات، لأن الوقت لا يسمح بالتطرق إليها جميعا، وأبدأ بالعدالة.

أقترح في هذا المجال، ضرورة مراجعة قانون الجنسية، إذ تخبرنا إحدى الجرائد اليومية في صفحتها الأولى أن المواطنين الجزائريين متلهفين للحصول على جنسية معينة. وهي قضية يجب أخذها بعين الاعتبار مع معالجة موضوع ازدواجية الجنسية.

كذلك لا بد من إعادة ادماج من برأتهم العدالة.

* قطاع البناء: تعاني تجربة السكن التساهمي مشاكل. لذا يجب تقويمها. وفيما يخص السكن الاجتماعي، أرى ضرورة وجود البطاقة الوطنية.

* قطاع الفلاحة: لسنا مقتنعين بمسألة استثناء الغرب، خاصة وأن الحديث عن الأشجار المثمرة يناقشه الواقع الذي يعرف ضياع أشجار الزيتون والبرتقال في سهلي "هبرة" و"سيق"، لأن ما تبقى منها لم يستفد الحصص المائية لانعدام تخصيص ممرکز. فما بالك أن نضيف شيئا آخر!؟

السيد الرئيس،
السادة الوزراء وإطارات الدولة المدنية والعسكرية،
زميلاتي، زملائي،
أيها الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشاطر رأي زميلي السيد عبد الكريم دحمان حينما عبر عن استيائه وإن كانت القضية لا تقف عند جزئية واحدة، إذ ندعى إلى مناقشة كل القطاعات في ثماني (8) دقائق بعد أن ناقشنا تقرير محافظ البنك بناء على عرض شفوي، ووفق أول دعوة كما ذكر دون أن نسمع ما ينفي ذلك. وبعد أن ناقشنا منذ أيام مشروعين مختلفين يتعلقان بقطاعين مختلفين في تدخل واحد، كل هذا يجعلني أبدأ تدخلني بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان. لقد عقدت ندوة حول العلاقة بين الحكومة والغرفتين، والكثير منا لم يفهم أهدافها. كما لم يفهم الكثير أهداف ندوة مكافحة الفقر. ونعتقد أن مسألة العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تحتاج قبل كل شيء إلى ضبط في الميدان. والسؤال الذي يطرح: كيف يكون التعامل والتنسيق بين السلطتين؟ واضعين في الحسبان أننا كلنا في خدمة هذا الشعب.

ولكن كيف يكون هذا التنسيق فعلا عندما تدرس ملفات كبرى كالمنظومة التربوية والعدالة وقانون الأسرة، بعيدا عن الهيئة التشريعية؟ كيف إذا كانت مناقشة القطاعات تتم في هذا الوقت المضغوط؟ وإذا كان ضغط الوقت بسبب تأخر إيداع المشروع، فليتحمل الطرف المتأخر مسؤوليته في هذا التأخر، خاصة وأنا اطلعنا على كثير من تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2001 في الصحافة قبل أن نطلع عليها في الوثائق مباشرة. كيف يكون هذا التنسيق إذا كانت كثير من مراسلاتنا للوزارات لا تلقى ردا رغم أنها تحمل عددا هاما من قضايا المواطنين؟ ولدي أمثلة كنت سأذكرها لو أننا ناقشنا كل قطاع على حدة. بل حتى تقاريرنا عن بعض التجاوزات لا تلقى صدى.

مواطنو الولايات الأخرى حصصا بينما لم يستفد مواطنو ولاية معسكر شيئا. نفس الشأن بالنسبة إلى إعلان عن توظيف خاص بقطاع التربية، حيث استفادت كل الولايات حصصا إلا ولاية معسكر.

هذا باستثناء وزارة المالية التي كانت عادلة وشفافة، وأقولها من باب الإنصاف. والأمثلة كثيرة منها مفتشيات العمل التابعة لولايات أخرى وغيرها.

أكتفي بسبع دقائق فقط من الوقت الذي أملكه وأتخلى عن الدقيقة الباقية وذلك من باب الاحتجاج، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مخلوف وأشكره على تخليه عن الدقيقة الأخيرة، وأحيل الكلمة إلى السيدة فتيحة بوشامة.

السيدة فتيحة بوشامة : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الأشرف الكريم.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

السادة ضباط الجيش الوطني الشعبي،

السيدات والسادة الصحفيين،

زميلاتي، زملائي النواب،

سلام الله عليكم.

في البداية أتقدم بالتحية والشكر إلى اللجنة على الجهود التي بذلتها في دراسة مشروع القانون. كما أثنى على التعديلات التي قدمتها وعلى حذفها بعض المواد.

لايخدم مشروع الميزانية المقدم إلينا الأهداف التي جاء بها برنامج الحكومة في كثير من القطاعات، خاصة تلك التي ترتبط بتحسين ظروف المعيشة، وتطوير البحث العلمي، وإقامة مدرسة عصرية وعالية الأداء.

فقليلًا من الواقعية من فضلكم.

* قطاع الثقافة والاتصال: أقترح ما يأتي:

- إعادة الاعتبار لتراث الأمير عبد القادر وآثاره.

- تكليف المتخصصين بترميم الآثار التاريخية.

- توضيح طرق تسيير صندوق دعم الصحافة المكتوبة، والابتعاد عن تكريس الأحادية في التلفزة، وإبعاد الفعاليات السياسية عنها بحجة غلبة السياسة فيها، حيث قال لنا السيد المدير العام للتلفزة إن التلفزة تغطي عليها السياسة إلى درجة أن تدخلتنا تبث في الساعة الرابعة صباحا، ونحن لانريد ذلك.

فلا تبثوها بالله عليكم في الساعة الرابعة صباحا أو الواحدة صباحا، لا أريد ذلك، ولانريد المباشر، لأننا مع المواطن في الميدان، وهو لا يحتاج إلى أن نطل عليه من التلفزة، وأقولها بكل فخر.

* قطاع النقل: أين وصل مشروع تجديد السكة الحديدية الرابطة بين منطقتي المحمدية وبشار؟

* قطاع العمل والحماية الاجتماعية: أقترح ضرورة مراجعة مخطط القطاع كله وتخصيص مديريات ولائية لترقية الشغل. وفيما يتعلق بالمندوبيات، فلا وجود لها قانونا، وإنما هناك مندوب، ومساعد المندوب الذين يجب النظر في وضعهم الإداري والقانوني، وفي ميزانية تسيير المندوبية إذا سميناها "مندوبية".

بالإضافة إلى ذلك فهي تعاني آخر السنة عدم التغطية (à découvert) في انتظار ما يحول إلى مديرية الشؤون الاجتماعية (DAS) التي تعاني هي الأخرى أزمة مساعدة المعوقين.

على العموم هناك إشكاليات كثيرة في كثير من القطاعات للأسف الشديد. والمهم هو أن نركز على المساواة والتوازن الجهوي. ففي ولاية معسكر مثلا رأينا إعلانا عن توظيف يخص الحماية المدنية، حيث استفاد

1٪ من الناتج الداخلي الخام. وعليه أسألكم سيادة الوزير: أين هي الأموال التي خصصت للقطاع والتي لم تدفع إلى حد الآن حسب تصريح المسؤولين؟ يحصل هذا في الوقت الذي تحتل منظومة التربية والتكوين والبحث صدارة الاهتمامات في الخطاب السياسية.

أما فيما يتعلق بقانون المجاهد والشهيد، فلماذا لم ترصد الأموال لتطبيقه؟

أصبحت فئة المجاهدين وذوي الحقوق ورقة سياسية تستعملها الحكومة للضغط متى شاءت وكيفما شاءت؟

هذه الفئة التي بفضلها نعلم جميعا بالحرية والكرامة، واستفاد أصحاب النفوذ على حسابها وحققوا ثروات لاتحصى ولا تعد.

سيدي الوزير، تبقى الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية -رغم ارتفاعها مقارنة بالسنوات الماضية- غير كافية لتحسين وضع المنظومة التي رتبها الحكومة ضمن أولى الأولويات، والتي تعتبر محور اهتمامات كل الطبقة السياسية وكل المواطنين والأسر. وأشار هنا إلى أن المنظومة التربوية ظلت منذ الاستقلال موضع تعديلات محتشمة تخوفا من معارضة الطبقة السياسية والمثقفين. وقد باءت كل محاولة لوضع مشروع للمنظومة التربوية بالفشل، وما يزال الصراع قائما حول توجه المدرسة الجزائرية. وفي انتظار اعداد مشروع يتفق عليه الجميع، تدفع الأجيال الصاعدة الثمن.

أما عن قطاع الداخلية والجماعات المحلية الذي يكتسي أهمية بالغة في تسيير شؤون الدولة وفي خدمة المواطن، فإنني أتمنى ما ورد في مشروع قانون المالية بخصوص مسح جزء من ديون البلديات، وأتمنى أن يتواصل ذلك في مشاريع القوانين المستقبلية.

وبالمناسبة، أحيي إدارات الدولة والمنتخبين المحليين الذين يقومون بعملهم بصدق وإخلاص أمام المشاكل اللامتناهية والوضعية الصعبة التي تعيشها البلدية

في حين توقعنا لهذه السنة التي وصل سعر برميل البترول فيها إلى 35 دولارا، التخفيف من متاعب المواطنين باتخاذ جملة من الإجراءات منها:

- رفع الأجور أو الحد الأدنى للأجور،

- دعم الدولة للمواد ذات الاستهلاك الواسع.

ولكننا لم نلاحظ هذه الإجراءات في مشروع قانون المالية لسنة 2001، مما يدل على أنه إذا انخفضت إيرادات الجباية البترولية، فإن ذلك سيؤثر حتما في المواطن ويزيده غبنا. وإذا ارتفعت، فلا تجيد نفعا. وعليه، أطرح سؤالا على سيادة الوزير:

وعدت الحكومة سنة 1998 عندما انخفض سعر برميل البترول إلى 12 دولارا، أنه حتى وإن استقر سعر البرميل في حدود 12 دولارا طوال المدة المتراوحة بين سنتي 1998 و2000، فإن الجزائر ستتجاوز هذه الفترة الزمنية، وتسدد ديونها، وتلبي احتياجاتها الاقتصادية دون اللجوء إلى إعادة جدولة أخرى. فكيف وقد تيسر الحال وصار معدل سعر البرميل ضعف ما كان عليه، بل أكثر، لانلمس ذلك في تحسين القدرة الشرائية للمواطن؟ أيقصر دور الوزارة على التوصل إلى تحقيق التوازنات المالية فقط على حساب المواطن؟ وعليه أعتقد أن كل سياسة تعتمد على سن الرسوم والضرائب، مألها الفشل، وكل إصلاح لايعتمد على الإنعاش الاقتصادي والنمو، سيزيد لامحالة في توسيع رقعة الفقر، وسيتسبب في المزيد من التضحيات وفي تدهور القدرة الشرائية. وحسب مؤشرات مشروع هذا القانون فإن الغبن سيتواصل.

سيدي الرئيس، لقد صادق مجلسنا الموقر على قانونين هما القانون التوجيهي للبحث العلمي وذلك منذ ثلاث سنوات تقريبا، وقانون المجاهد والشهيد وذلك منذ سنتين. إلا أنه لم تظهر النصوص التنظيمية لذلك، في حين وضعت نصوص تنظيمية لمشروع قانون هو الآن مجتمد في البرلمان، وطبقت قبل أن يصادق عليه هذا الأخير.

سيدي الوزير، لقد نص القانون التوجيهي للبحث العلمي على رفع ميزانية البحث العلمي من نسبة 0,2٪ إلى نسبة

معظم بلديات ولاية بومرداس وفلاحيها يعانون ندرة هذه المادة الحيوية والضرورية، خاصة البلديات التي تنتظر قطرة ماء مدة أيام وفي بعض الأحيان أسبوع أو أسبوعين، وهي بلديات الشنية وخميس الخشنة وشعبة العامر والأربععاش وتيجليين وأولاد هداغ والناصرية والمناطق الريفية عامة.

وعليه، ينبغي إيلاء هذا القطاع الاستراتيجي والحساس الأولوية في إنجاز المزيد من السدود وحفر الآبار، وإعادة ترميم قنوات المياه القديمة التي تتسبب في ضياع حوالي نسبة 40٪ من ماء الشرب، والعمل على إيصال المياه إلى كل المواطنين خاصة في المناطق الريفية مع حسن استغلالها وتسييرها.

- الخوصصة: سيدي الوزير، أود أن أطرح على سيادتكم بعض الأسئلة وأتمنى أن تكون الإجابة عنها صريحة: ما هي الأسباب التي تعيق عملية خوصصة المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة الكلية والتي حلت منذ مدة طويلة وسرح عمالها، والتي يقدر عددها بحوالي 90 وحدة ومن شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية وأن توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل؟ هل يعود ذلك إلى غياب سياسة واضحة لدى الدولة فيما يخص الخوصصة؟ أم إلى غياب الزبائن الراغبين في الشراء أو إلى نوعية الزبون المرغوب فيه؟ أم هو مشكل تسوية عقار هذه المؤسسات؟ أم هو مشكل أمني؟ وهل تنوي الدولة التخلي كليا عن المؤسسات العمومية الاقتصادية والتجارية؟ ومهما يكن، أعتقد أن فتح رأسمال المؤسسات العمومية للشراكة دون بيعها كلية، وعدم خوصصة المؤسسات المربحة، ومساعدة تلك التي يمكن النهوض بها، سيفي بالغرض الاقتصادي المرجو. ثم إن رفع القيود البيروقراطية وإعادة النظر في المنظومة البنكية والمالية، وتسوية العقار الصناعي مع التسهيلات الجبائية، من شأنها أن تسهل عملية الخوصصة والاستثمار بصفة عامة.

- قطاع الثقافة والإعلام: في هذا المجال، ألفت انتباه

ومواطنيها. وأقترح ما يأتي:

- إدخال إصلاحات عميقة على الإدارة المحلية والنظام المالي المحلي،
- رفع النسبة المئوية للضرائب العائدة إلى البلديات لدعم ميزانياتها،
- إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية وفق ما تقتضيه الممارسة السياسية الحالية،
- إعادة النظر في التقسيم الإداري لولاية الجزائر العاصمة وفق نسيجها الاقتصادي والصناعي والتجاري لا وفق النسيج العمراني والكثافة السكانية، حتى تتمكن من تمويل نفسها. وشكرا على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة فتيحة بوشامة، وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور غازيباؤون.

السيد عاشور غازيباؤون: بسم الله الرحمن الرحيم.
السلام على الجميع،

أما بعد،

أبدأ بقطاع السكن: سيدي الوزير، نظرا إلى كثرة الاحتجاجات التي تثار هنا وهناك بخصوص سوء توزيع السكنات الاجتماعية والأراضي والمساعدات المخصصة للبناء الذاتي، أكرر تساؤلي مرة أخرى حول مصير مشروع القانون الذي قدمته الحكومة السابقة والذي كان من شأنه أن يضع حدا للتجاوزات والتلاعبات السابقة التي ما تزال قائمة إلى حد الآن. فهل هو مجرد تأجيل وسيحال على المجلس للمصادقة عليه؟ أم أنه سحب نتيجة كثرة التعديلات التي أدخلتها عليه اللجنة المختصة كما قيل؟ ذلك أن هذه اللجنة لم تغير من روح هذا المشروع بل عززت الأهداف التي جاء من أجلها، ولم تترك مجالاً لمناورة الإدارة والمنتخبين وذوي النفوذ للتدخل.

- قطاع الري: سيدي الوزير، يكتسي الري طابعا حيويا في حياة العباد والبلاد. وبعد الماء مادة أساسية للشرب والطهر وتنمية الفلاحة والصناعة. ورغم ذلك كلنا يعلم أن أغلبية المواطنين يعانون نقصا في الماء، خاصة في موسم الصيف. وأغتنم الفرصة لألفت نظر سيادة الوزير إلى أن

الناصرية، وبلدية لفاطة بدائرة يسر، بالإضافة إلى كل أرياف الولاية.

- الشؤون الدينية: سيدي الوزير، لا يسمح الوضع الاجتماعي للمواطنين والوضع الأمني الذي تعيشه البلاد بجمع الأموال الكافية لبناء المساجد، حيث ارتفعت كلفة الإنجاز ارتفاعا مذهلا في الوقت الذي أصبحت المساجد لا تكفي لاستقبال جميع المصلين، خاصة يوم الجمعة، وفي الوقت الذي تُمنع الصلاة للأسف خارج المساجد وعلى الأرصفة.

ورغم أن الاعتمادات المخصصة لبناء المساجد ضعيفة جدا، تكاد تكون معدومة، لم تعف المساجد من الرسم على القيمة المضافة على غرار عدة بنايات.

وعليه نطالب برفع الاعتمادات المخصصة للمساهمة في بناء المساجد مع إعفائها من هذه الرسوم. كما نطالب بالعناية بأئمة المساجد وموظفي القطاع بصفة عامة ماديا ومعنويا لتمكينهم من أداء مهامهم النبيلة كالتعليم والوعظ والإرشاد وصلح ذات البين ومحاربة الفساد والرديلة.

- قطاع الفلاحة: سيدي الوزير، يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الدولة لتنمية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عاشور غازيباوان، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي.

السيد محمد حويشي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة إدارات الدولة،

السيدات والسادة نواب الشعب، السلام عليكم.

ينصب تدخلني على العديد من القطاعات أولها قطاع الداخلية.

السيد وزير الإعلام والثقافة إلى أن هناك من يريد إعادة إدخال - عبر النافذة - ثقافة فرنسية، وهو فكر دخيل أخرجه أبناء ثورة نوفمبر المجيدة ذليلا ليعود من خلال غزو ثقافي عن طريق الإعلام وخاصة التلفزيون الجزائري ببرامج بذيئة مخلة بالحياة والآداب، محاولة منهم تغريب هذا الشعب وإبعاده عن أصالته وقيمه الدينية، وتفكيك المجتمع وانحرافه باسم العصرية والتقدم. ولم تسلم حتى برامج الأطفال والومضات الإشهارية من هذه الرذيلة. كما ألفت نظر سيادة الوزير إلى ما يحدث من تجاوزات في حق المجتمع من لدن بعض وسائل الإعلام المقروءة باسم حرية التعبير، حيث تتهجم بكل وقاحة على أصالته ومعتقداته الإسلامية.

- التنمية الريفية: مازلت أرفع لصالح المناطق النائية وعالم الريف، وأطالب بتخصيص اعتمادات لها وبرامج خاصة من شأنها أن تعيد إليها الحياة، وتخرجها من عزلتها، وتوفر لها التجهيزات، والمرافق الضرورية كالماء والطرق والغاز وقنوات صرف المياه، والمدارس، والمستوصفات، وبيوت الشباب، وبناء المساكن، وتشجيع الفلاحة الجبلية والصغيرة، وتوفير مناصب شغل لأبنائها، لأن عدم الاهتمام بهذه المناطق، يؤدي حتما إلى النزوح الريفي نحو المدن وبالتالي بروز مساكن قصديرية تساهم في تشويه المحيط المعماري والبيئة وتؤدي إلى تعميق أزمة السكن.

إن الكثير من البلديات ما تزال تعاني تأخرا فضيعا، في حين تنعم بلديات أخرى بكل التجهيزات والمرافق. ونسأل: ما ذنب المواطن الذي يسكن في البلديات النائية؟ وأين المساواة بين المواطنين؟ وأغتنم الفرصة لأذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض بلديات ولاية بومرداس التي أمثلها والتي لاتعاني فقط تأخرا في التنمية بل هي في عالم النسيان، إذ هي عبارة عن مجرد مداشر تحتاج كل الدعم وهي: بلديتي أعفير وتورثة بدائرة دلس، بلديات خروية وقدارة وأولاد هداج بدائرة بوداوا، بلديتي عمال وبني عمران بدائرة الثنية، وبلدية تمزريت بدائرة برج منايل، وبلدية أولاد عيسى بدائرة

بحيث لا تكفي هذه الحصص حتى لبلدية واحدة. ونرى بالمقابل منح حصص كبيرة لولايات أخرى بنفس الحجم، ولم نفهم الطريقة المتبعة للقيام بهذا التقسيم.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فنشير إلى أن بلدية واحدة فقط بولاية النعامة استفادت الغاز الطبيعي وهي بلدية المشرية. والأعمال مازالت مستمرة، ونرجو تعميم هذه العملية على باقي بلديات الولاية.

- قطاع النقل: بهذه المناسبة نشكر كل السلطات المعنية التي ساهمت في إنجاز مطار المشرية. ونحن الآن في انتظار البرمجة راجين أن تنطلق رحلات الحجاج من هذا المطار.

- قطاع الأشغال العمومية: منذ زمن طويل ونحن نسمع ونقترح إنجاز مشروع طريق رجم - دموش الرابط بين ولايتي النعامة وسيدي بلعباس. ومع كل هذه الوعود، لم يتحقق هذا المشروع مع أن الدراسة كاملة. نفس الشأن بالنسبة إلى طريق عين الصفراء - الفرطاسة الذي يعتبر طريقا حدوديا أساسيا يجب ترميمه.

- قطاع الفلاحة: نرجو الإسراع في محو الفوائد المترتبة عن ديون الفلاحين.

أما فيما يخص المناطق السهبية، فإننا نطالب بإيجاد صيغة لدعم المواشي والحفاظ على المراعي والتخلي عن الحلول السياسية والشعبوية. ونشير إلى أن الموالين مازالوا في انتظار تطبيق عملية منح القروض دون فائدة التي تكلم عنها السيد الوزير. وبخصوص دعم الفلاحة على العموم، نلاحظ نفس التصرفات التي كانت في الماضي، حيث لم ينبجر عنها تطور كبير وبقي الفلاحون يعانون المشاكل التنظيمية.

- قطاع الموارد المائية: نرجو التنسيق بين كل القطاعات لتفادي تبذير أموال الدولة، خاصة بين قطاعي الموارد المائية والفلاحة وكذا المحافظة السامية للسهوب، لأننا

إن ما نلاحظه هو الفوضى وعدم التحلي بالمسؤولية التي تسود كثيرا من البلديات. والدليل على ذلك هو ما تكتبه الجرائد اليومية. وعلى ضوء هذه الظاهرة، نرى ضرورة تدخل وزارة الداخلية والفصل المستعجل في قضية البلديات المعطلة، وذلك لتفادي إهمال مصالح المواطنين. هذا من جهة، من جهة أخرى يجب على الحكومة إعادة النظر في التقسيم الإداري أو إنشاء ولايات جديدة، حيث نجد مثلا عدة دوائر ببلدية واحدة. أما إذا كانت هناك فائدة من وراء إبقاء هذا التقسيم، فنرجو التفسير، لأن الظاهرة موجودة في كامل القطر الوطني.

وفيما يخص مسح ديون البلديات، نجدد طلبنا بتطبيق كل الشفافية والصرامة.

- الوظيف العمومي: نرجو في هذا المجال تفسيراً فيما يخص حساب منحة المنطقة التي مازالت تحسب على أساس الأجر القاعدي لسنة 1989.

- قطاع العدل: بالنظر إلى المسافة البعيدة التي تفصل ولاية سعيدة عن ولاية النعامة، أرى ضرورة فتح مجلس قضاء النعامة في أقرب وقت لتفادي التنقلات المتسببة في الكثير من الأحيان في تأجيل البت في الملفات بعد غياب المعنيين، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى ضياع حقوق المواطنين.

- قطاع الصناعة وإعادة الهيكلة: نتكلم عن الاستثمار والمستثمرين من جهة، ومن جهة أخرى نهمل ونبذر كل ما استثمارناه في السابق. وعلى سبيل المثال نذكر وحدة النسيج بعين الصفراء المجهزة بأحدث الآلات، ولكن لم تشتغل من يوم إنجازها أي منذ أكثر من 10 سنوات، ومازالت مغلقة إلى حد الآن. والسؤال المطروح: ماذا ينتظر المسؤولون عن هذا القطاع؟

- قطاع الطاقة والمناجم: لاحظنا نقصا كبيرا في منح مسافة 27 كلم فقط من الإنارة الريفية لولاية النعامة،

العقاري وإيجاد الصيغ المناسبة. كما نطلب الإسراع في توزيع السكنات الموجودة.

- قطاع السياحة: نرجو تطوير السياحة بالمنطقة الجنوبية لولاية النعامة، وتصنيف حمام "ورقة" المعدني والعمل على تهيئته.

- قطاع التضامن الوطني: بعد الضرر الذي لحق بولاية النعامة، وبعد الفيضانات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، يتساءل مواطنو هذه الولاية عن المعيار لتنقل السيد وزير التضامن إليها، ذلك أنه زيادة على الفقر وعدم توفر الموارد، زادت الكوارث الأخيرة في أزمات المواطنين، حيث أصبحت العائلات دون مأوى، ولم تصنف هذه الولاية من ضمن الولايات الفقيرة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نطلب من السيد الوزير منح حافلات لنقل التلاميذ عبر البلديات.

وعلى العموم، نحن نطالب بالعدالة والشفافية في تقسيم ثروات البلاد، مع سهر الحكومة بكل صرامة على محو من بعض الذهنيات الضيقة النظرة الجهوية والمحابة.

وفي الأخير، ندعم جهود الحكومة في السهر على تخفيف الديون، ودعم ميزانية التجهيز قصد دفع تنشيط الاستثمار وتنميته. وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد حويشي، وأحيل الكلمة إلى السيد سيد علي براهيمة.

السيد سيد علي براهيمة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ومن والاه.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

السادة ممثلي وزارة الدفاع الوطني،

السادة والسيدات الصحفيين،

لاحظنا حفر الآبار في أماكن غير مناسبة ودون استشارة المعنيين، مما يجعلها تبقى غير مستغلة.

ثم إنه بعد كارثة الفيضانات الأخيرة، نرى ضرورة القيام بدراسة مستعجلة لتجنب هذه الكوارث في المستقبل حماية لمنطقتي عين الصفراء والمشرية.

- قطاع البريد والمواصلات: نلاحظ أنه بعد الساعة الخامسة مساء تقطع الإتصالات الهاتفية في جميع قرى ولاية النعامة، رغم أن بلدية عين بن خليل مثلا تتوفر على كل التجهيزات وذلك منذ زمن طويل، في حين لم تؤخذ أية مبادرة لحل هذه القضية. ونرجو أن تعمم شبكة الهاتف الآلي على كل البلديات.

- قطاع التعليم العالي: نتمنى من السيد وزير التعليم العالي دراسة قضية فتح مركز جامعي بولاية النعامة.

- قطاع الصحة والسكان: أشير إلى أن مقر ولاية النعامة لا يتوفر على مستشفى. كما أن مستشفيات الولاية تفتقر إلى أخصائيين. وعليه نطالب بإيجاد حل لهذه المشكلة.

بالإضافة إلى هذا، كل مستوصفات البلدية غير مجهزة ولا توجد بها سيارات إسعاف.

- قطاع السكن: فيما يخص سلم الإيجار المطبق على المحلات التجارية، نراه موحدا على المستوى الوطني. ويبقى من الضروري إعادة النظر فيه وإخضاعه إلى خصوصيات التجارة والمنطقة.

أما بالنسبة إلى السكنات التي أنجزها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فإننا نلاحظ أنها عبارة عن تبيذير للأموال، لأن هذه السكنات لم تستغل منذ أكثر من عشر سنوات لإرتفاع سعرها.

وعليه نقترح تحويلها لفائدة ديوان الترقية والتسيير

تسمح لها بتغطية نفقات التخزين والحراسة. فكيف يتعين على إدارة أملاك الدولة أن تتصرف أمام غياب هذه الأدوات القانونية، مع العلم أنها تفتقد إلى أماكن التخزين وإلى أعوان التشحين والتفريغ؟

وهناك فراغات أخرى تقدمت من أجل ملئها بسؤال كتابي موجه إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 27/09/2000، ولم أتلق جوابا بعد عن مآل العقارات التابعة للمؤسسات التي تعرضت للحل والتصفية أو إلى إعادة الهيكلة، بحيث يظل السؤال مطروحا وهو: على من يقع واجب الإيفاء بالتزام دفع ثمن تطهير الممتلكات العقارية؟ وما مصير هذه الممتلكات التي تبقى ملك للدولة وتتصرف فيها الشركات القابضة عن طريق المصفين دون ضابط قانوني؟

فيما يخص الموارد المائية، سيدي الرئيس، لا يعود نقص المياه في بلادنا إلى الجفاف أو إلى النقص في المياه الجوفية، وإنما يعود إلى سوء تسيير القطاع، وإلى اللامبالاة، وقلة الصيانة. بالإضافة إلى نقص السدود التي رغم عددها الضئيل المقدر بـ 100 سد، فإنها لا تستقبل سوى ثلاثة ملايين متر مكعب من مياه الأمطار التي تتساقط في بلادنا بمعدل 12 مليار متر مكعب سنويا. مع العلم أنه بمقدور السدود الموجودة في بلادنا استقبال 10 ملايين متر مكعب كما تشير إلى ذلك الإحصائيات. والأدهى والأمر من ذلك أن هذه الكمية الضئيلة التي تستقبلها السدود الموجودة، نسبة 50٪ منها تضيع بسبب العيوب التقنية المسجلة على قنوات الري والتوزيع القديمة والتي لم تجدد في معظمها منذ عهد الإستعمار. وقد انكشف أمرها في مدينة الشلف بعد الشروع في تزويد المدينة بمياه سد "سيدي يعقوب" في شهر أوت الماضي، حيث أصبحت المياه تتسرب من كل مكان في الطرقات وبكميات هائلة فائقة تلك التي تصل إلى حنفيات المواطنين. بل أنها لا تصل حتى إلى حنفيات بعض الأحياء الأخرى الموجودة بنفس المدينة. وأمام هذه الوضعية، تطالعنا الأخبار أن الجزائر استفادت سنة 1995 قرضا من البنك العالمي مبلغه 110 ملايين

زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أول قطاع أود التطرق إليه هو قطاع المالية الذي تشوبه آفة التهرب والغش الجبائين، والتي تحرم خزينة الدولة من موارد مالية هامة، فضلا عن اعتبار ذلك بمثابة مزاحمة الأغنياء للفقراء في استفادة الخدمات العامة دون مقابل. وبناء على ذلك، يتعين على الحكومة أن تصب مجهوداتها في إصلاح الإدارة الجبائية وتدعيمها بما تحتاج إليه من وسائل قانونية ومادية وبشرية وتكوينية.

كما ينبغي على الإدارة الجبائية أن تكون أكثر حزما بتسليط العقوبة الردعية ومتابعة من يثبت في حقه التواطؤ مع المتهربين والغاشين.

سيدي الرئيس،

من المستحسن كذلك إزالة الكثير من العراقيل والفراغات القانونية التي تعترض مصالح أملاك الدولة في أداء مهامها.

ومن هذه النصوص القانونية الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 08/02/1995 المتعلق بالمنافسة والذي يشترط في مادته 72 ترخيص وزير التجارة حتى تتمكن إدارة أملاك الدولة من البيع الفوري للسلع المحجوزة السريعة التلف. فهل يعقل أن تنتظر مصالح إدارة أملاك الدولة في ولاية ما ترخيص وزارة التجارة لمدة شهر أو أكثر لبيع سلعة تكون قد أتلفت؟

أليس من الأجدر تفويض مصالح المديرية الولائية للأسعار والمنافسة إصدار هذا الترخيص اقتصادا للوقت وتفاديا لتلف مثل هذه السلع وتجنبنا لضياع خزينة الدولة أموالا باهظة؟

ومن الفراغات كذلك ما أحدثته المادة 71 من نفس الأمر والتي تعطي إمكانية تحويل حراسة الحجز على إدارة أملاك الدولة دون أن تمنحها الآليات القانونية التي

دولار لتجديد شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب، وأن تأخر استهلاك هذا القرض كلف الخزينة العمومية خسارة قدرها 3,2 ملايين دولار تدفعها الخزينة كفوائد عن القرض.

ألا يشكل هذا جريمة في حق أموال الشعب؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وأمام ثبوت فشل مؤسسات توزيع المياه في كامل التراب الوطني، ذلك أنها أصبحت تعيش أزمات مالية خانقة، حيث تشير الأرقام إلى أن ديون هذه المؤسسات تساوي 13 مرة رقم أعمالها، وأن 67٪ من رقم أعمالها يذهب إلى أجور العمال، وفي كثير من الأحيان تعجز حتى على دفع مرتبات عمالها، ماذا تنتظر الحكومة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات أو حلها أو إخضاعها إلى "الهولدينغ" الذي أنشئ في المدة الأخيرة؟ ثم ماذا عن الشركة الجزائرية للمياه؟

سيدي الرئيس، فيما يخص قطاع العدالة، هذا القطاع الحساس الذي يشتكي منه القاضي والمتقاضي على حد سواء، وخصصت له لجنة لإجراء عملية فحص وتشريح واقتراح العلاج، نجد اعتماداته ازدادت بنسبة 2,55٪ فقط، زيادة أراها قليلة بالنظر إلى الوثبة التي ينتظرها الجميع من هذا القطاع. فهل يكفي هذا الاعتماد لاسترجاع هيبة العدالة في ظل ظروف عمل يعرفها الجميع، من نقص في التجهيزات والأدوات، حيث لا يمكن قراءة نسخ الأحكام والقرارات، ويستحيل الاطلاع على الأرشيف المكسو بصفحات من الغبار، وآلات راقنة قديمة، وكراسي محطمة، ومكاتب مكتظة بالموظفين والملفات، وجدران مشتاقة إلى طلاء يعيد إليها بشاشتها، وحفريات سكنها العنكبوت؟.. الخ.

وهل يكفي هذا الاعتماد للحفاظ على كرامة القاضي ونزاهته وعدالته إذا وقف أمامه متقاض سبق وأن تصدق عليه بما يحتاجه من أوراق وأقلام وأدوات أخرى يحتاجها في أداء عمله، ومسكن يحميه من المبيت في مكان غير لائق بسمعة المهنة، وسيارة ترفع عنه مشقة التنقل إلى عمله؟

ولاشك أن توفير كل هذه الوسائل، لا يكفي إذا لم...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد سيد علي براهمة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عامر.

السيد محمد عامر: بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الجلسة،
السادة الوزراء،
إخواني ضباط الجيش الوطني الشعبي،
السادة إدارات الوزارات،
زميلاتي، زملائي.

نظرا إلى ضيق الوقت، سأتناول في تدخلتي القطاعات التي يسمح الوقت لي بالتطرق إليها.

أولا: قطاع التربية الوطنية: معالي وزير التربية، حبذا لو تستفيد ولاية سعيدة نفقات التجهيز المخصصة في قانون المالية لسنة 2001 والمقدرة كما قال السيد الوزير بحوالي 415 مليار دج. ونحن بصفتنا نوابا قررنا أن نناضل على أساس أن يكون التوزيع عادلا عبر الـ 48 ولاية. أو العكس، نناضل على أساس أن ننصب 48 وزيرا وهكذا سيحل المشكل نهائيا.

نحن في ولاية سعيدة بحاجة إلى بناء ثانويات ومتوسطات لنصبح متساوين.

ثانيا: قطاع الصحة العمومية: كنا قد وجهنا سؤالا إلى معالي وزير الصحة والسكان السابق. وبعد مرور شهر أو شهرين كان الجواب أن المشكل سيعالج على المستوى المحلي مع أننا طلبنا دعم وزارة الصحة على أساس أن مواطني ولاية سعيدة يعيشون مشاكل عويصة في هذا الميدان، وهم في حاجة إلى دعم مالي لمعالجة مرضاهم.

نحن نعلم أنه لا توجد سلسلة إتصالات وأن كل السلاسل تلاشت وتمزقت، ذلك أن الوزير السابق أصبح اليوم وزيرا لقطاع الأشغال العمومية، ولا ندري إلى أي قطاع سيوجه

أو عضو مجلس الأمة أو الوزير لا يستطيع شراء هذا الدواء بمثل هذا المبلغ. وأنا أتمنى ألا يجنوا.

ثالثا: قطاع العمل والحماية الاجتماعية: أشكر في البداية معالي الوزير على الزيارة التي قام بها إلى ولاية سعيدة والتي من خلالها صدرت منه بعض القرارات رغم أنها صغيرة ولكن لا بأس، لأنها سمحت بفتح 3 أو 4 مراكز في الولاية، وهذا أمر جيد، لأنه في نهاية الأمر لأحاسب أحدا على إنتمائه السياسي، وإنما أقيم الوزير كوزير للجمهورية. هذا حتى أكون واضحا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن مفهومي للحماية الاجتماعية، هو التضامن. فلنجد مع بعضنا البعض توجيهات السيد فخامة رئيس الجمهورية عندما تكلم عن الصناديق الاجتماعية، لأنه حسب اعتقادي لم يأت وزير بوثيقة واحدة بعد خطاب رئيس الجمهورية، الرجل الأول في البلاد الذي حمل انشغال الطبقة الاجتماعية.

لذا، يجب أولا أن نرى الرصيد المالي المتوفر حتى نتمكن من معرفة ما إذا كان في استطاعتنا توظيفه لصالح الجزائريين والجزائريات أم لا. نبدأ برأس المال المخصص للسكن ذي الطابع الاجتماعي لصالح الأجراء. ثم صندوق البطالة الذي وظف مبلغ 40 مليار دج، وعلى ما أعتقد، فهو اليوم يقترض. من تضامن مع هذا الصندوق؟ إنهم الأجراء الذين أحدثوا له الانطلاقة ووفروا له رأس المال. إذن، من واجب صندوق البطالة هذا أن يؤدي دوره التضامني، لأنه يتوفر على الأموال وله توظيفه المالي.

وأطرح السؤال الآتي: هناك 50.000 ملف، أي 50.000 مواطن ينتظرون المنحة. وأنا لا أتكلم هنا عن المتعاقدين الذين ساهموا في أموال هذا الصندوق...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد عامر، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود خذري.

مستقبلا... سؤال آخر بالنسبة إلى الصحة العمومية: معالي الوزير، لقد تم فتح 60 مؤسسة مختصة في الصحة العمومية ممولة كلها من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهذا حتى نجنب الجزائر تكاليف علاج طويل المدى لمرضاها في الخارج. وبالتالي تعمل هذه المؤسسات المختصة في الصحة العمومية لصالح المواطن الجزائري والخزينة الجزائرية. ولكن ما نلاحظه في هذه السنة هو ارتفاع عدد ملفات المرضى الذين يتوجهون للعلاج في الخارج. والسؤال المطروح هو: لماذا بذلت هذه المؤسسات المختصة والممولة من صندوق الضمان الاجتماعي جهدا، لنلاحظ في نهاية الأمر ارتفاع نسبة المرضى المتوجهين للعلاج في الخارج؟ يعني أن الأمور أصبحت معاكسة. والله لا أعرف إن كنا على خطأ كواب عندما نطرح هذا المشكل أو... على العموم يبقى السؤال مطروحا على معالي الوزير.

هناك قضية أخرى تتعلق بمعالجة الأمراض العقلية.

قامت الصحة العمومية باستيراد دواء من أصل أمريكي "زبريكسة" مصنوع في مخابر "ليلي". ودون أن أتدخل في معرفة من أحضره أو من استورده، أشير فقط إلى أن هذا الدواء يقدر بمبلغ 10.000 دج. أتريدون بهذا السعر أن يجن المجنون أكثر ويفقد العاقل عقله؟ ويبقى السؤال مطروحا. أنتم تعلمون أننا لسنا ضد "اللوبيات"، ولا نريد أن يجن المعلم ولا المواطن.

من يستطيع شراء دواء بمثل هذا المبلغ (10.000 دج)؟ إعمل وحافظ على نفسك لتعيش بكرامتك. وكل من يريد أن يؤجر بيته، فليسهل الله له... لا تجلب لنا هذا الدواء ولا تدفعنا إلى الجنون، لأننا غير قادرين على شرائه. ثم هل تعلمون أن الأمراض العقلية غير واردة ضمن قائمة الأمراض المزمنة؟ حتى في القائمة الوطنية، لم نجد حلا للمعلمين، ونحن نعلم أن الأكثر عرضة للإصابة هم العمال والمعلمين. بالله عليكم يا إخواني المسؤولين، من يستطيع شراء هذا الدواء بهذا المبلغ، ونحن نعلم أن المريض يتناول قرصا منه يوميا؟ أعتقد أن حتى النائب

رئيس الجمهورية- في مراجعة قانون الإجراءات الجزائية وذلك بإحاطة أمر الإيداع بضمانات أكثر، إذ لا يتصور أن يستأنف وكيل الجمهورية رفض الإيداع أمام غرفة الاتهام، وحبس المتهم لا يستأنف. كما يجب من الآن التفكير في إنشاء هيئة إستئناف أحكام محكمة الجنايات، لأنه لا يمكن الاستئناف والطعن في دفع غرامة تقدر بمبلغ 1000 دج، أي العمل بثلاث درجات، بينما لا يوجد استئناف عند الحكم بالإعدام أو المؤبد أو عشرون سنة حبس، وإنما الطعن مباشرة. (روح البشر، أعلى من حرته)

دائما وفي هذا السياق، أذكر بأن حركة القضاة الأخيرة التي تمت والتي نتمناها، لم تأت على الصعيد العملي بشمار كثيرة، لأن للمرفق القضائي خصوصيات ومميزات لا يمكن مقارنتها بالقطاعات الأخرى.

حقيقة شملت 400 قاض من مختلف الرتب وهم إطارات سامية وأغلبهم وكلاء جمهورية، ورؤساء محاكم، ونواب عامون، ولكن المواطن لا يلمس هذه الحركة، لأن المسؤول عن الملف الذي يفصل فيه القاضي هو قاضي الحكم وليس وكيل الجمهورية أو النائب العام أو رئيس المجلس.

فالمواطن يحس بالحكم العادل وبالقاضي الذي يمكنه من حكمه. نود كذلك أن نبتعد عن القضاء الاحصائي. فالمواطن لم يشترك أبدا من بعد المحكمة العليا عنه. وإنما يشترك من الظلم والقهر ومن هدر حقوقه. فنظرية تقرب القضاء لا تعطي أبعادها الحقيقية.

سيدي الرئيس، أتطرق الآن إلى قطاع الموارد المائية. سبق لي من على هذا المنبر أن أعلنت عما تعانيه مدينة مروانة من نقص في مياه الشرب، حيث بقيت حنفيات الماء فيها جافة منذ ما يقارب الخمسة أشهر آنذاك. أما اليوم وقد مرت سنة، عم المشكل منطقة عين التوتة.

وعليه نود من السيد وزير الموارد المائية أن يلتفت إلى

السيد محمود خذري: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب.

في إطار مناقشة ودراسة مشروع قانون المالية لسنة 2001، وهو الإطار الذي تطرح فيه سنويا كل القضايا المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية للوطن، ومجمل المشاكل التي لها صلة بالتنمية المحلية ومعالجة مختلف المشاكل التي يعانيها المواطن في شتى المجالات، لدي بعض الملاحظات حول قطاع العدالة.

السيد الرئيس، أنه في البداية بالمجهودات التي بذلت في إطار القضاء والتي بدأت ولو نسبيا تعطي ثمارها في مجال الحريات العامة. وكما على ذلك تدبير الرقابة القضائية التي لم نكن نجد لها أي أثر، وأصبح الآن يعمل بها.

كما أصبح الحبس الاحتياطي الذي كاد أن يصبح أمرا عاديا وليس استثنائيا، يقل شيئا فشيئا. ونود في هذا الإطار أن تتواصل الجهود لنبتعد أكثر عن الحبس الاحتياطي الذي كثيرا ما ينتهي محبوسه بالبراءة أو بأحكام وقف التنفيذ.

كم كنت أتمنى أن يكون السيد وزير الدولة وزير العدل حاضرا معنا اليوم، لأنه وعدنا عندما كان رئيسا للحكومة وعند عرضه لبرنامج، بأنه سيتخذ اجراء يخدم الحريات العامة، ويتمثل في إلحاق الضبطية القضائية مباشرة بالنيابة العامة. تمنينا أن يترجم هذا التدبير وهذا الوعد. والآن وهو على رأس هذا القطاع الحساس، عليه أن يفي بوعد ويلحق الضبطية القضائية بمختلف أنواعها بالنيابة العامة لنحمي الحريات ولنصونها أكثر.

السيد الرئيس، سادتي الوزراء،

أود كذلك أن يتم الإسراع -دائما في إطار توجهات السيد

إذن، على الدولة أن تتكفل بالشباب على أساس أن الأرصدة المالية كافية، وحتى لا تصبح عملية تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عبارة عن تجارة.

- قطاع التربية الوطنية: يواجه هذا القطاع عدة صعوبات في عدة مجالات أهمها:

- التأطير وظاهرة المستخلفين: نحن نعلم أنه خصصت اعتمادات لهذا القطاع. لذلك نود أن يمنح 4000 منصب مالي لأبنائنا وبناتنا من أجل القضاء على ظاهرة الاستخلاف التي لا تخدم لا المعلم ولا التلميذ.

وعن قضية صيانة المدارس التي كانت محل طلبنا في السنة الماضية في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2000، والمتمثل في أنه بما أن البلديات عاجزة عن تعبيد الطرقات أو دفع مستحقات الحارس أو جلب الوقود أو تجهيز المدرسة بالتدفئة، لا بد من تحويل الاعتمادات الموجهة إلى البلدية - باعتبار أن مواردها محدودة - إلى ميزانية وزارة التربية. لكن للأسف، لاهية لمن تنادي. هذا ونتمنى تحسين مستوى خدمات المطاعم المدرسية وتعميمها.

- قطاع الفلاحة: مادام السيد وزير الفلاحة المحترم موجودا معنا، نتمنى فقط أن يحل مشكل العقار. حقيقة كللت عملية منح عقود الامتياز بنتائج إيجابية، غير أنها اصطدمت بمشكل العقار الفلاحي وعروشية الأرض والذي يعتبر ملفا ضخما نتمنى أن يجد حلا في أقرب وقت ممكن.

- الداخلية: أود في هذا الاطار أن يتم مسح ديون البلديات التي خصصت لها ستة (6) ملايين دج في السنة الماضية، و8 ملايين دج في هذه السنة، والحكومة اقترحت تسعة (9) ملايين دينار جزائري. لكن بشرط أن تتم دراسة طبيعة هذه الديون مع إجراء تحريات عليها، ومعاينة المبددين لها وذلك إذا ما ثبت إخلالهم بقواعد

هذه الوضعية ويعالج هذا المشكل. هذا بالإضافة إلى أن سد "كدية لمدور" بتيمفاد والذي كان بإمكانه حل المشكل، فوتيرة انجازه متواصلة، ولكن الدراسة الخاصة بوضع أنابيب نقل المياه، لم تتم إلى حد الآن.

- قطاع الصحة: إنه إذا لم يضع المعهد الوطني للطب علاجاً حقيقياً للمستشفى الجامعي بباتنة، من الأحسن أن يغلق أبوابه، لأنه ليس من المعقول دراسة الطب وممارسته في مستشفى جامعي لا يتوفر على أدنى شروط المستشفى؛ فلا أدوية، ولا أطباء مختصين، ولا شبه أطباء، ولا مرافق ولا أجهزة حديثة...

- السكن الاجتماعي: أرجو من السيد وزير الداخلية والسكن أن يطبقا مرسوم فيفري 1998 بصرامة.

حقيقة لجان البلدية هي المسؤولة عن منح السكنات والقانون واضح.

أما هيئة الطعن على مستوى الولاية، فليس لها الحق في توزيع السكنات، وإنما عليها أن تعيد الملفات إلى لجان البلدية حتى نقضي على "البنزسة" وعلى التلاعبات.

سيدي الرئيس، تجاوزت البطالة في ولاية باتنة نسبة 37٪، ولدينا أرقام تثبت أنه لا يوجد علاجاً ناجحاً لها، حيث سجلت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية باتنة في ديسمبر 1998. 1614 ملفاً ووافقت على 1459 ملف. لكن لم توافق البنوك سوى على 375 ملف أي بنسبة 23٪. وكم تمنيت أن يكون السيد وزير المالية حاضراً معنا حتى يصدر أوامر للبنوك يطالبها بتطبيق القوانين، ونقضي بالتالي على الديماغوجية في تشغيل الشباب وبإله من تشغيل الشباب!

فالبنك الوطني الجزائري مثلاً، وافق على 9 ملفات.

البنك الخارجي: 18 موافقة.

القرض الشعبي الجزائري: 93 موافقة.

البنك الجزائري للتنمية الريفية: 96 موافقة.

بنك التنمية المحلية: 159 موافقة.

الاجراءات المتخذة حاليا شجعتنا وأفرحتنا كثيرا. والمطلوب منكم فقط سيدي الوزير، أن تأخذوا بعين الاعتبار هذا القطاع باعتباره صمام الأمل الذي يجب أن نتوجه إليه، كون أن نسبة 95٪ من عائدات الخزينة العمومية -وهو المتعارف عليه- مصدرها الجباية البترولية، وباعتباره القطاع الوحيد الذي بإمكانه تعويض هذا النقص خاصة في الظرف الحالي، ذلك أنه يعد القطاع الوحيد دون غيره المؤهل لامتناس البطالة المنتشرة في أوساط الشباب. ولهذين الاعتبارين، فإن ما تقوم به وزارة الفلاحة في المدة الأخيرة، خطوة نوعية وجبارة، ولكنها تفتقد إلى المتابعة.

سيدي الوزير، إن ما يجري على المستوى المحلي -وهذه حقيقة- بيروقراطية عمياء، حيث يعاني الفلاح الويل من تنقلاته بين المصالح الفلاحية، وخاصة في مجال القروض المتعلقة بعقود الامتياز وغيرها.

وعلى هذا الأساس، يجب أن ترفع الأيدي على الأقل على الملفات التي تم الفصل فيها، لأن الفلاح عند توجهه إلى المديرية المختصة قصد الحصول على رخصة حفر بئر مثلا، تواجهه عراقيل إلى حد قول أحدهم: "إن العرق الذي سال من جسمي يفوق ماء البئر الذي أنا بصدد البحث عن حصول رخصة حفره". وأذكر في هذا المجال خاصة بلديات ولاية برج بوعريريج كالعناصر والعش والمنصورة، حيث تم قبول ملفات الفلاحين والفصل فيها نهائيا مع تخصيصها الغلاف المالي، إلا أن الفلاح عندما يسعى إلى تحقيق هدفه، يرد المسؤولون عليه بأنه لا بد من مراجعة المقاول الفلاني وما شابه ذلك، إلى أن يقع ما لا تحمد عقباه.

أما فيما يخص قروض الامتياز، فلقد استبشر بها خيرا، لأنها بمثابة خطوة جبارة أعطت الحل الأسلم خاصة للمناطق السهبية، وأقصد بها المناطق التي أصبحت شبه جافة مثل ولايات المسيلة وبرج بوعريريج وسطيف، وهي ظاهرة طبيعية، لأن الأمطار تسقط في جميع المناطق إلا في ذاك الحوض نتيجة التعري التام للأشجار.

المحاسبة العامة أو التسيير، لأنه من غير الممكن دفع ديون بلديات تقتلع البلاط من أجل تزيينه وفي مكان واحد وذلك من أجل لفت انتباه المواطنين.

فنحن لا نوافق على هذا الأمر بل نوافق على الديون الحقيقية التي تنفق من أجل المواطنين.

توجد كذلك بلديات في حالة انسداد، وقد تطرق زملائي إلى ذلك، نتيجة صراعات وانشقاقات، نود أن تكون الدولة صارمة في هذا الإطار وصارمة في تطبيق القوانين وفي القضاء على هذه الصراعات، حتى تؤدي الجماعات المحلية دورها تجاه المواطنين خدمة للصالح العام. وعلى هذا الأساس، لا بد من إيجاد حل كتنصيب مندوب أو متصرف إداري مثلا، لأن المهم هو ألا تتعطل مصالح المواطنين. ثم إن المداولات لا تفيد بسبب الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي سواء أكان صراعا حزبيا أم عرقيا أم مصلحيا. وهذه الوضعية نجدها في كثير من البلديات، ولم نجد من نخاطب.

إذن، يجب على الدولة أن تقوم بدورها كما ينبغي، وتعاقب كل من تسول له نفسه الخروج عن الطريق، لأن ذلك ما يطالب به المواطن. أما أن نبقي في هذه الوضعية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود خذري، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الصالح سعد الدين.

السيد الصالح سعد الدين: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء ممثلي الحكومة،

السادة أعضاء الجيش الوطني الشعبي،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ تدخلتي بقطاع الفلاحة، لأقول للسيد وزير الفلاحة، إن

المريح والمكيف والمضيء ورغم ذلك لا نستطيع تحمل هذه المدة- أن يدرس المعلم من الساعة 8 صباحا إلى الساعة 12، ثم يخرج لمدة ساعتين ليعود من جديد للتدريس حتى الساعة الرابعة مساء. ثم كيف للتلميذ أن يستوعب الدروس وهو يتعاقب عليه أكثر من سبعة معلمين في اليوم؟ فلن يصغى وأية معلومة يمكنه تخزينها في ذهنه من اللغة الانجليزية إلى الرياضة مرورا باللغة الفرنسية واللغة العربية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والعلوم والموسيقى؟ فهذا غير معقول! ثم حتى عندما تسأل الطفل في المساء عن المواد التي درسها، فيجيبك بعدم معرفته لها، وهذه حقيقة.

وعليه لا بد من تخفيض عدد الساعات، لأن البرمجة المكثفة أرهقت الإطار والتلميذ والمدير والمراقب والمعلم إلى درجة أن أصبح التلميذ لا يفرق بين كراريسه. بالإضافة إلى الحالة الصعبة التي يعيشها الأولياء، خاصة الذين لديهم سبعة أو ثمانية أطفال، إذ لا يمكنهم متابعتهم. فهؤلاء الأطفال يقضون طول النهار في مدرستهم ثم يسرحون في آخر النهار.

إذن، كثافة عدد الساعات التي يدرسها المعلم تؤثر فيه، حيث لا يستطيع أن يقدم كل ما لديه، كما تؤثر في التلميذ خاصة إذا كانت حصة الرياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء من الساعة الرابعة إلى الساعة الخامسة مساء. لم أفهم ما نريده من التلميذ! سبحان الله العظيم. إنها كارثة. فأنا مثلا مستويا الدراسي هو السنة الثالثة ابتدائي، لكنني أكتب الرسالة وأقرأ الجريدة...

"نحن ندرس القليل ونفهم الكثير". واليوم التلميذ يتلقى دروسا مكثفة تفوق طاقاته، حتى يجد نفسه في الأخير أنه لم يستوعب أي شيء.

وخير مثال على ذلك، طلب مني قبل ثلاثة أيام طالب جامعي في السنة الثالثة أن أملا له صكا بريديا! أذلكم هي نتيجة المنظومة التربوية؟

لقد حان الأوان لإخواني الكرام أن نلتفت إلى المعلم، ذلك

والمشروع الذي قدمتموه السيد الوزير عند زيارتكم بلدية لقصور أسعدنا كثيرا، فترجو أن تلحوا على إنجازهم على أساس أنه الحل الأسلم.

غير أن تخصيص الموارد المالية المعتبرة دون متابعة ومراقبة وفعالية، يشكل العائق الوحيد.

ثاني طلب أتقدم به إلى السيد وزير الفلاحة يتعلق بسكان الأرياف الذين باعتبارهم متربطون بالفلاحة على أساس وجود الأمطار في مناطقهم، فبعد أن قضي على الإرهاب البشري، برزت عندهم ظاهرة الإرهاب الحيواني المتمثلة في الخنازير التي قضت على الأراضي الفلاحية.

وعليه فهم يطالبون بتدخل وزارة الفلاحة بالتنسيق مع وزارة الداخلية من أجل استرجاعهم بندق الصيد، لأنهم أصبحوا يخشون حتى على أنفسهم، ذلك أنهم عند حلول الساعة السابعة لا يمكنهم الخروج من بيوتهم، لأنه قد يصادف أحدهم خنزيرا فيداهمه.

ومؤخرا عجوزا تناهز 70 سنة داهمها خنزيرا أمام بيتها، فاستفسرتني عن الجهة التي يمكنها أن تشتكي إليها لتتحصل على التعويض، فأجبتها: "الله أعلم، ربما يمكنك أن تتوجهي إلى السلطات العمومية".

- قطاع التربية: يعد قطاع التربية والتعليم في اعتقادي عصب الحياة، والاهتمام برجاله، يتم عن طريق إصلاح المنظومة التربوية.

وأعتبر أن إصلاح هذا القطاع هو بمثابة إصلاح الدولة ككل.

وفي اعتقادي، لم يضرب المجتمع الجزائري في العمق إلا عندما يحطم جدار المعلم الذي يعيش في وضعية مزرية حتى أصبح لا يستطيع أن يقدم ما عليه. وهذا راجع إلى سوء البرمجة، حيث من غير المعقول يا إخواني -فنحن نواب وإطارات نجلس لمدة ساعتين في هذا المكان

للقطاع والمقترحة لسنة 2001 ومقارنتها بالاعتمادات المراجعة لسنة 2000، نجد أنها ارتفعت بنسبة 0,58٪. وهذه النسبة إذا ما قورنت بنسبة الزيادات في القطاعات الأخرى، نجد أنها غير كافية نظرا إلى ما لقطاع التربية من أهمية لا ينكر عاقل جدواها.

إن ما يلاحظ هو نقص الاعتمادات المقررة بعنوان المصالح المركزية واللامركزية لهذه الوزارة. بالإضافة إلى انعدام توفر مناصب عمل مالية، مما أظهر عجزا لم يؤدي إلى تغطيته أثناء الدخول الاجتماعي لسنة 2001/2000. ويقدر هذا العجز بـ 15582 منصب عمل. وقد اقترحت اللجنة -وهي مشكورة- فتح 4000 منصب مالي استعجالي، لكن ذلك غير كاف أيضا.

كما نلاحظ انخفاضاً في النشاط الثقافي والتربوي الذي وصل إلى نسبة (-41,19٪) مما يؤثر سلباً في السير الحسن لمصالح التربية وفي المربين.

فلماذا نلجأ إلى الوسائل الترقيعية في المسائل الهامة والجديرة بالعناية كما هو الحال في قطاع التربية الذي يعاني مشاكل لا حصر لها؟ فنحن نتاج قطاع التربية وأنتم كذلك السادة الوزراء. وفي حالة ما إذا أهملت التربية يعني ذلك أننا أهملنا جميع الإطارات الذين هم جيل المستقبل.

ثانياً: التعليم العالي: إن ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل، لا يمكن الاتيان عليها في هذه العجالة. إنما أذكر هنا بمعاناة الأستاذ والطالب والتي لا تخفى على أحد. وتعتبر الزيادة المقدرة بنسبة 10,77٪ في ميزانية القطاع غير مجدية إذا ما قورنت بحجم الأعباء والأتعاب التي تنوء بها الوزارة.

ثالثاً: الري: أتأسف على خروج السيد الوزير من القاعة، إذ تمنيت أن يكون حاضراً حتى يأخذ الانشغالات بجديّة، إلا أنه يمكن للسادة المساعدين أن ينقلوا له حرفياً ما سأقوله.

أن كل الناس تدين المعلم بما فيهم الجزار وبائع الخضّر والأحذية والملابس، فأين يلجأ هذا المعلم؟

وعليه، إذا لم يطرأ أي إصلاح على المنظومة التربوية، نطلب على الأقل رفع اليد عن قانون الوظيف العمومي ليطبق كما صوت عليه البرلمان أو إيداعه من جديد على البرلمان في هذه الدورة لتعديل ما يمكن تعديله، لأن الوضع أصبح لا يطاق. ثم إن المشكلة لا تكمن في الطالب الذي تحصل على شهادة البكالوريا أو في أي قطاع آخر، بقدر ما تكمن في الإنسان الذي لم يتحصل على تكوين قاعدي جيد وتربية حسنة. تقدر حقوق تسجيل الطالب اليوم بمبلغ 750 دج، وعندما نضربه في 1000 طالب يصبح المبلغ كبيراً جداً. فمعلمو ولاية ميله مثلاً، كتبت عنهم الجرائد أنهم تحصلوا على 400 دج مقابل تصحيح أوراق الامتحان مدة ثلاثة أيام. فهذا غير معقول تماماً. ففي هذه الحالة يفضل المعلم كرامته عن هذا المبلغ الزهيد.

وعليه إذا أردنا إصلاح المجتمع، لا بد من المرور من هذه النقطة...

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الصالح سعد الدين، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله سعود.

السيد عبد الله سعود: شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والسادة المرافقين لهم،

السادة رجال الصحافة إن وجدوا،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ينصب تدخل اليوم على قطاعات متعددة منها:

أولاً: التربية الوطنية التي انتهت منها زميلي وأعود إليها، حيث إذا نظرنا إلى نسبة الاعتمادات المخصصة

4 - أين وصلت مشاريع مخططات الاستثمار الفلاحي التي استبشر بها الكثير من الفلاحين وخاصة منهم الشباب الذين يرغبون الاستثمار في هذا القطاع؟ فشجعوا الشباب على الاستثمار، سيدي الوزير.

خامسا: الطاقة والمناجم: تقدر نسبة ارتفاع الاعتمادات المقترحة لهذا القطاع لسنة 2001 بـ 14,60٪.

وتعتبر هذه الزيادة قليلة إذا ما نظرنا إلى المهام التي تؤديها هذه الوزارة، حيث نلاحظ أن الخدمات المقدمة لم تبلغ المستوى المطلوب، ذلك أن البرنامج الذي صادقت عليه الحكومة سنة 1995، لم ينته إلى حد الآن، وذلك حسب علمي أن الوزارة برمجت بلديات ولاية تبسة كالونزة لتزويدها بالغاز الطبيعي في إطار هذا البرنامج، إلا أننا لم نلاحظ تجسيد ذلك في الميدان. نفس الشأن بالنسبة إلى بلديتي "العوينات" و "مرسط" المقترحتين ضمن البرنامج الجديد للمخطط الوطني للتوزيع العمومي للغاز، واللتين لم يتم برمجتهما إلى حد الآن.

سادسا: العدالة: ما مصير محافظي البيع بالمزاد العلني الذين لم يحدد قانونهم المهام المنوطة بهم وتلك التي تدخل في اختصاص أعوان أملاك الدولة وغيرهم؟ أي أن هناك تداخلا في الاختصاص بين هؤلاء، وبقي الأمر مجهولا.

سابعاً: المجاهدين: لم تدرس بعد الكثير من الملفات الخاصة بالاعترافات. كما أن البعض رفضت ملفاتهم إلى حين تشكيل لجنة دراسة الملفات، كما يقال لهم.

ثامنا: الصحة والسكان: لاحظنا في الكثير من المستشفيات والقطاعات الصحية انعدام الأطباء الأخصائيين. فلماذا لا تقوم وزارة الصحة بعملية انتداب الأطباء العاملين بهذه القطاعات لمدة محددة من أجل الاختصاص، والعودة مرة أخرى إلى هذه القطاعات للعمل فيها كأخصائيين على أساس أنهم شاهدوا وعملوا فيها واستفادوا تجربة وتكويننا في هذا الميدان؟ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الماء مادة أساسية وضرورية للحياة، ولا يمكن الاستغناء عنها. وفي هذا الإطار، سبق لي وأن طرحت سؤالين كتابيين على السيد الوزير السابق والسيد الوزير الحالي يتعلقان بوضعية ولاية تبسة وقضية ندرة المياه بها والسدود المزمع إنجازها بهذه الولاية التي تفتقر إلى مثل هذه المشاريع. وحسب رد السيدان الوزيران الأول والثاني آنذاك، استفادت هذه الولاية مشاريع سدود، وقد اكتملت بها الدراسة منذ سنة 1999. وعليه نتساءل عن التجسيد العملي لهذه السدود بولاية تبسة المضرورة والمتضررة من انعدام مثل هذه المشاريع.

السيد الوزير، لقد وعدتم سكان هذه الولاية بالبداية في إنجاز سد "الصفصاف". فأين وعدكم، سيدي الوزير؟ وكما يقال: "وعد الحر دين عليه".

رابعاً: الفلاحة: إن التحدث عن الفلاحة يجعلني أطرح عدة أسئلة:

1 - أبدأ بالمناطق السهبية. متى يسن لها قانونا يحميها من التآكل؟ ثم هل تم تعيين الهيئة المشرفة على هذه الحماية؟ لأنه لا توجد إلى حد اليوم هيئة مختصة تتكفل بهذه المناطق. فنتمنى أن يتم تقنين هذه الانشغالات مستقبلا.

2 - التصحر وزحف الرمال الذي تضررت منه كثير من الولايات كولاية تبسة مثلا، حيث حوالي 100 كلم أصابها التصحر وأصبحت منطقة شبه صحراوية. فهل من تحديد برنامج لوقف زحف الرمال والتقليل من التصحر؟

3 - ماذا أعددتم لتنمية المناطق الحدودية، لأنها مازالت تعاني التأخر وانعدام توفر شروط الحياة الرغيدة؟ فكثيرا ما تكلمنا من على هذا المنبر عن المناطق الحدودية في الجزائر ومعاناتها أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

وبإمكان السادة الوزراء زيارة هذه المناطق ومشاهدتها بأعينهم.

الإنجاز، لأن البرامج المسجلة في هذا الميدان تنجز 100٪ قبل أوانها، بل وفي كل مرة تتعدى الأهداف المسطرة.

وبالمناسبة، نشكر المسؤولين الولائيين الساهرين على إنجاز هذه البرامج.

ثانياً: في مجال الكهرباء ذات التيار المرتفع. السيد الوزير، لقد سجلت الدولة في ديسمبر 1997 (الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 18 مارس 1998) مشروع مد خط كهربائي ذو تيار مرتفع (60 كيلو فولط) في وادي العثمانية (فرجيوة) ومركزاً مدعماً ذو تيار 30/60 كيلو فولط بفرجيوة تدعيماً لشبكة توزيع الطاقة الكهربائية بمنطقة فرجيوة التي تضم 16 بلدية والتي تعاني الاضطرابات والانقطاعات المتكررة تصل إلى أكثر من 300 ساعة إنقطاع سنوياً.

وكان من المقرر أن تنطلق الأشغال في الثلاثي الرابع من سنة 1998 لتنتهي في الثلاثي الأول من سنة 2000.

لكن ومع الأسف الشديد لم تنطلق الأشغال بعد بهذا المركز المدعم إلى يومنا هذا.

ثالثاً: في مجال الربط بالغاز الطبيعي: إن نسبة ربط المساكن بالغاز الطبيعي في ولاية ميله لا تتعدى 19,3٪. مع العلم أن المعدل الوطني يفوق 30٪، وأن أنبوب الغاز الرئيسي يمر عبر تراب الولاية.

ولا يشمل هذا الربط إلا ست (6) بلديات من مجموع 32 بلدية، ولا تتعدى نسبة الربط داخلها 22٪ من المساكن.

فالمشاكل المطروحة خصوصاً في فصل الشتاء لتزويد مواطني البلديات الشمالية للولاية وعددها (18) والتي هي ذات طبيعة جبلية وعرة وشاسعة من مركز بونوارة بمحاذاة الخروب، حيث تفوق كمية الاستهلاك فيها يومياً 13 ألف قارورة غاز بوتان. فلتقليل من هذه المشاكل ونظراً إلى التأخر الكبير الذي تعرفه الولاية في نسبة

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد الله سعود، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال رجال.

السيد جمال رجال: بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة إدارات الدولة،

أيها الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله.

يرتكز تدخلي على ثلاثة قطاعات هي:

- الطاقة والمناجم.

- التربية الوطنية.

- المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

1 - الطاقة والمناجم: إنطلاقاً مما ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وفي مشروع قانون المالية لسنة 2001، وفيما يخص التنمية المحلية في المناطق الريفية النائية أو المعزولة والمحرومة، وفي إطار تشييت السكان وتهيئة الظروف للذين فروا قراهم بسبب اللأمن وأعمال التخريب الإرهابية، أقول:

أولاً: في مجال الكهرباء الريفية.

تعرف المنطقة الشمالية لولاية ميله تأخراً معتبراً نظراً إلى ما عانت منه من الإرهاب. ولكونها منطقة جبلية وعرة وشاسعة، لم تتعد نسبة التغطية بالكهرباء الريفية في إحدى بلدياتها (بلدية العياضي برباس) في جانفي 2000، 45٪ و 53٪ في بلدية "تاسدان حدادة".

السيد الوزير، إن البرنامج المخصص لولاية ميله من الكهرباء الريفية ضعيف جداً ويزداد ضعفاً كل سنة. ونحن نطالب الوزارة بدعم ولاية ميله ببرنامج تكميلي، لأن هناك 154 مركزاً محصنة تشمل 5476 مساكن غير مزودة بالكهرباء وكلها مساكن ريفية. وأعلمكم، معالي الوزير، أن ولاية ميله لا تعاني أبداً ضعف قدرة

تكلفة النقل اليومي 200دج. بالاضافة إلى انعدام داخلات للبنات في تلك المتوسطة.

لذا ومن مجموع 400 تلميذ الذين ينتقلون إلى فرجيو لا توجد فتاة واحدة.

وعليه، فإن تسجيل متوسطة بداخلية في هذه البلدية (تاسدان حدادة) يعد أكثر من استعجالي.

3 - المساهمة وتنسيق الاصلاحات: معالي الوزير، أدخل في قضية المؤسسات العمومية المحلة والمتنازل عنها للأجراء.

معالي الوزير، لاشك أنكم تتفقون معي إن قلت إن الدولة لم تف بوعدها تجاه هذه المؤسسات، بحيث أنها لم تلتفت إليها منذ تقريبا 3 سنوات من نشأتها. فها هي اليوم تعرف فشلا ذريعا وحالة مزرية للغاية. فالقليل والقليل منها مازال يتنفس جزئيا، أما الأغلبية الساحقة منها، فهي مغلقة منذ التأسيس أو أغلقت بسبب غياب المحيط الاقتصادي والقانوني الجديرين باستقرارها واستمرارها.

وأطرح في الأخير على معالي وزير المساهمة بعض الأسئلة وهي:

ما هي التدابير والاجراءات...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال رجال، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم منفوخ.

السيد بلقاسم منفوخ: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السادة والسيدات.

ما أسهل الحديث الذي يعتمد البحث والتنقيب عن

الربط بالغاز الطبيعي وخصوصا المنطقة الشمالية منها، حيث نسبة الربط بالغاز الطبيعي تساوي صفرا، فإننا نطالب الحكومة بالتكفل بإنجاز مشروع الغاز الطبيعي للمجمعات السكنية المقترحة والمسجلة وهي:

1 - محور ميله-فرجيو إلى غاية عين البيضاء احريش (أي 8 مجمعات سكنية "مقر بلديات" على مسافة 40 كلم).

2 - محور ميله- القارم مرورا بسيدي مروان على مسافة 13 كلم.

كما نقترح في هذا المجال وللمرة الثانية، أن تتكفل شركة "سوناطراك" بتمويل القناة الناقلة للغاز، لأن هذا يعد بمثابة استثمار لها، ثم يتدخل المواطن الذي هو على أتم الاستعداد لدفع الجزء الخاص به، فالجماعات المحلية "وسونلغاز" في تكاليف الربط داخل المحيط العمراني.

نرجو من معالي الوزير التدخل العاجل لإعطاء الدعم اللازم للانطلاق في هذه المشاريع التنموية والضرورية لاستقرار المواطنين، ولجلب المستثمرين وإخراج هذه المناطق من عزلتها.

2 - التربية الوطنية: نظرا إلى الاكتظاظ الذي تعانيه المؤسسات التعليمية، حيث يصل معدل شغل الأقسام في التعليم الثانوي 46 تلميذا على مستوى الولاية، أطلب من الوزارة المعنية تسجيل إنجاز مؤسسات جديدة بولاية ميله في سنة 2000.

كما أنتهز هذه الفرصة لطرح قضية خطيرة جدا تتمثل في انقطاع أكثر من 50٪ من البنات عن التعليم في بلدية "تاسدان حدادة" وهن في السنة السابعة أساسي بسبب عدم توفر مقاعد الدراسة على مستوى بلدياتهم، حيث توجد متوسطة واحدة بـ 600 مقعد لعدد يفوق عشرين ألف تلميذ، وينتقل باقي التلاميذ إلى مدينة فرجيو التي تبعد عن مقر سكانهم بحوالي 30 كلم، حيث تتعدى

فإن كل ما يوجد في باطن الأرض ما يزال ينتظر المبادرة، وما يزال المواطنون ينتظرون هبة من القطاع الوصي لينظر إليهم بعين الرحمة، ويحاول التعجيل بمداهم بمشاريع تفجر المياه.

يعاني سد "فم الغرزة" إنخفاض منسوب مخزونه مما يتطلب العمل على إفراغه من الأوحال والأطيان المترسبة منذ عشرات السنين. هذا وبالرغم من إنتهاء إنجاز سد منبع الغزلان - وأخاطب هنا السيد وزير القطاع- إلا أن القنوات الممتدة منه إلى الفلاحين لم يشرع فيها بعد وهذا رغم امتداد فترة بنائه ، حيث بدأ التفكير فيه وتسجيله سنة 1978، ولم يتم إنجازه إلا في المدة الأخيرة، أي قبل أشهر. لذا فإننا نهيب بالقطاع أن يبادر بسرعة في إنجازه في أقرب الآجال حتى لاتتبخر آمال فلاحي ومواطني ولاية بسكرة.

2 - الفلاحة:

يعتبر التطور الحاصل في ميدان الفلاحة لاسيما بولاية بسكرة، تطورا كبيرا وجد مشجع، خاصة وأن الفلاحة بالمنطقة متعددة الأنواع (زراعة النخيل وتعد الزراعة الرئيسية، زراعة الحبوب والخضر والفواكه المختلفة) غير أن هذا التطور اصطدم بواقع جديد يتمثل في نقص الكهرباء الفلاحية، والحاجة الماسة إلى مد مسالك وطرق لهذه المحيطات الفلاحية.

كيف يتم ذلك؟ إن ولاية بسكرة تتوفر على ثروة هائلة من النخيل الذي بلغ عدده إلى يومنا هذا قرابة مليونين ونصف مليون نخلة، منها ما يقارب 80٪ من نوع "دقلة نور" المشهورة عالميا، والمعروفة كأجود أنواع التمور في العالم.

وعليه، يمكن إستغلال هذه الثروة في إطار البحث عن تنوع الصادرات، خاصة وأن السيد الوزير يعلم ما لهذه الثروة من قيمة غذائية ومردود مالي محترم. لذا فنحن وأنتم والقطاعات المعنية نهيب بكم إلى المبادرة بتسجيلها ضمن الثروات أو المواد الإستراتيجية حتى

السلبيات، والخوض والإبداع في وصفها بمختلف الأوصاف والنعوت وإسناد نسبها للقائمين بالشأن العام، كما لو أنهم سبب البلاء والشروع التي لحقت بالوطن. والشأن نفسه عندما يلجأ المتحدث إلى إبراز الإيجابيات وينفس الإبداع في الوصف والنعوت مع تباين في استخلاص النتائج.

لكن يصعب الأمر حين يتحلى المتحدث بالموضوعية التي تضع في الحسبان ظروف الزمان والمكان المحيطة بأي عمل أو برنامج أو مشروع. ولا يمكن حينها صياغة ذلك التحليل بهذا الوصف إلا بعد طول معاناة وعسر مخاض.

كما أنني في الواقع وأنا أتفحص الميزانية القطاعية لمختلف الدوائر الوزارية، مدرك تمام الإدراك للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي الذي طال الوطن والمجتمع منذ سنين خلت، وما صاحبه من تدهور أمني أدى -مع الأوضاع المشار إليها- إلى بروز ظواهر ما كانت لتخطر على بال بشر (تخريب المنشآت، أزمة سكن خانقة، تفشي البطالة، غلق المؤسسات الاقتصادية، تسريح العمال، سقوط حر للطبقة الوسطى إلى منابت الفقر، إنهيار القيم الأخلاقية واستفحال ظاهرة التسول) وفي كلمة مختصرة، أضحت البطون تتضور جوعا في بلد يزخر باطن أرضه وسطوحها بخيرات وثروات يصعب عدها أو الإحاطة بها. وفي الحقيقة سأتطرق ضمن هذا المنظور إلى القطاعات الآتية:

1 - الموارد المائية:

تكمُن أهمية قطاع الموارد المائية في أن لاجياة دون ماء.

وعلى هذا الأساس، فإن توفير الماء يعني إستمرار الحياة.

ومنه تعد بسكرة إحدى المناطق التي تتوفر على مخزون هائل من المياه الجوفية، إلا أن كثيرا من مناطقها تعيش عجزا كبيرا في مياه الري والشرب، ذلك أنه إذا إستثنينا بعض الآبار الإرتوازية، وسد "فم الغرزة" بسيدي عقبة،

ميزانية مختلف القطاعات راجيا أن يأخذها مسؤولوها بعين الإعتبار.

هذا وينحصر تدخلي في القطاعات الآتية:

الطاقة والمناجم، التربية الوطنية، التعليم العالي، البريد والمواصلات، الصحة، البيئة وأخيرا السياحة. كما أود أن ألفت انتباه وزراء القطاعات المذكورة إلى أولويات ينبغي أن تتوجه إليها ميزانيات قطاعاتهم.

- قطاع الطاقة والمناجم:

أقول باختصار إن هناك بلديات عديدة في الداخل تعاني عدم إنطلاق أشغال التموين بالغاز الطبيعي. علما أن الملف اكتمل والدراسة التقنية جاهزة، والوزير السابق للطاقة أعطى إشارة القبول، والمساهمة المالية للمواطنين والولاية سلمت إلى شركة "سونلغاز". إلا أن الجميع ما يزال ينتظر إنطلاق الأشغال، وأخص بالذكر مواطني بلديات "عين تاغروت" وبئر قسد علي" و"خليل" بولاية برج بوعريريج. وعليه، نرجو من سيادة الوزير التكفل بهذا الملف.

- السياحة: لاشك أن الجزائر تزخر بمناطق سياحية ذات مياه معدنية واستشفائية معتبرة. إلا أن بعضها غير مستغل وتكاد تكون مهملة. وأذكر على سبيل المثال حمامي "البيبان"، "وأولاد حلة" بولاية برج بوعريريج، حيث نلاحظ نقصا في المرافق الضرورية، مع أن الجميع يعلم مدى فائدة هذه المياه. وعليه نناشد الوزارة الوصية أن تلتفت لهذه المناطق لما لها من مساهمة فعالة في دفع التنمية المحلية.

- البيئة:

أغتنم فرصة حضور الوزير لأوجه إليه نداء قائلا إن بلديات كثيرة، خاصة المحرومة منها، تعيش مشاكل عديدة جراء النفايات، (المزابل العمومية) حيث تخلت معظم البلديات عن هذا الموضوع بحجة أنها لا تستطيع فعل أي شيء. وعلى ما يبدو يعد مشكل التسيير في هذا المجال ثقلا يفوق طاقة البلديات. فلا بد إذن من التفكير

يعنى بها ويتكفل بها بالطريقة الأمثل التي تعود بالنفع على خزينة الدولة وتمولها بالعملة الصعبة.

3 - السكن والعمران:

لا يخفى على أحد أن وزارة السكن بذلت جهدا معتبرا في هذا الميدان. غير أن الأزمة إستفحلت ومازالت تستفحل، لأن المشكل لم يغط بعد، وما تزال حاجة المواطنين قائمة، كما ما تزال المشاريع المبرمجة في هذا الإطار بعيدة عن تحقيق الهدف، لأن المواطن ما يزال يتمنى الحصول على سكن يأويه حر الصيف وقر الشتاء. هذا وتعاني ولاية بسكرة، خاصة مناطقها الريفية، عجزا كبيرا في هذا الإطار رغم الجهود التي بذلت. لذا فإننا نهيب بالقطاع أن يسجل في إطار الحصاص المقبلة، حصة معقولة ومعتبرة لهذه الولاية، ذلك أن الوسائل متوفرة بها، ويمكن إنجاز السكنات في الوقت المحدد. وأتمنى أن يسمع هذا النداء.

4 - الطاقة والمناجم:

تعتبر الجزائر بلدا منتجا للغاز الطبيعي ولها احتياطي كبير يشهد له العام والخاص. إلا أن شبكة توزيع الغاز محدودة ولا تفي بالغرض، حيث لم تزود مدن كثيرة -ولا أقول قرى - بهذه المادة الضرورية في الحياة. وكمثال بسيط، لا تتوفر ولاية بسكرة على...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم منفوخ، وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فارسي.

السيد فيصل فارسي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدة والسادة إدارات الدولة،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر بداية اللجنة على التوصيات التي جاءت بها في

في اللجوء إلى القطاع الخاص -ولمالا- راجينا أن تعنتني الوزارة بهذا المشكل وتجد له حلا وطنيا.

وفي نفس السياق، هناك مشكل تطهير المياه المستعملة، ذلك أنه إذا كلفت عملية إنشاء محطات تصفية المياه الدولة أموالا كثيرة، فهناك وسائل أخرى بسيطة وتتمثل في الأحواض المائية للترسيب والتي لا تكلف الكثير، ومع ذلك تفتقد ها البلديات المحرومة.

وللإشارة، تعد هذه العملية مبادرة جيدة قد تقلل من الأمراض المتنقلة عبر المياه. نفس الشأن بالنسبة إلى المواد الكيميائية الموجودة في المبيدات، حيث توجد كمية كبيرة من المبيدات إنتهت مدة صلاحيتها، وهي معبأة في براميل، ومعرضة للهواء الطلق والأمطار، مما يتسبب في آثار وخيمة على صحة المواطن. مع العلم أنها مجمعة في تعااضديات فلاحية، ويستحسن أن تعمل وزارة البيئة بمعونة وزارة الفلاحة على إيجاد حل لهذا المشكل الوطني الذي تعانيه عدة ولايات.

- البريد والمواصلات:

يتعين على الوزارة في إطار الإصلاحات الجديدة وتماشيا مع التطور التكنولوجي، أن تحسن قطاع الخدمات البريدية وكذا خدمات الطرود، حيث نلاحظ غياب النزاهة وأخلاقيات المهنة التي حلت محلها إختلاسات أملاك المواطنين الذين أصبحوا ينفرون من هذه الخدمة العمومية، مما يطعن في مصداقية القطاع.

- التربية الوطنية والتعليم العالي:

تتزامن مناقشاتنا لميزانية هذا القطاع مع حالة الغليان التي يعيشها القطاع الجامعي من شرق البلاد إلى غربها، وهذا نتيجة التدهور المتمثل في:

- مشاكل تربوية وبيداغوجية نتيجة إكتظاظ الأقسام، إذ تجاوز عدد الطلبة في بعض أقسام الدروس التطبيقية والموجهة 75 طالبا، في حين يجب ألا يتجاوز العدد 20 أو 25 طالبا.
- مشاكل اجتماعية.

- تدني مستوى الخدمات.

- عدم الوفاء بوعود الوصاية المقدمة للأساتذة الجامعيين، إذ كيف يعقل أن تمنح الأولوية لهذا القطاع دون الالتفاتة إلى الإعتمادات المالية المخصصة له وإلى ضرورة رفعها؟

- الصحة:

أطلب من سيادة الوزير أن يبادر في القريب العاجل بتعديل القانون رقم 83-05 المتضمن قانون حماية الصحة العمومية، والذي أكل عليه الدهر وشرب.

لقد حان الوقت لتعيد النظر في المنظومة الصحية، لأننا متأخرين كثيرا في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فيصل فارسي، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين سعدي.

السيد عز الدين سعدي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

إخواني ضباط الجيش الوطني الشعبي،

السيدة والسادة إدارات الوزارات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد؛

ينصب تدخلني على بعض القطاعات الحيوية في مجتمعنا، والمتمثلة في الأشغال العمومية والطرق، والصناعات الخفيفة، وكذا التربية الوطنية، وهذا من واقع معاش.

- الأشغال العمومية والطرق:

السيد الوزير،

إن الطرق في ولاية المدية بصفة عامة والرابطة بين البلديات والولاية، أو بما تسمى بالطرق الولائية، تحمل الإسم فقط، لأن هناك طرق ماتزال على حالها كما تركها المستعمر، حيث لم تطرأ عليها إلا بعض الترميمات. فنلاحظ عمال الطرق -جزاهم الله خيرا عن

حل مؤسسة المضخات في إطار الإتفاق مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين. كما نطلب من سيادتكم التدخل لدى الشركة القابضة لتطبيق إتفاقية 3 جوان 1996 عليها تحافظ على مناصب الشغل المتبقية. وللعلم لقد سرحت هذه المؤسسة 1500 عامل. هذا ونشير إلى أنه بإمكان هذه المؤسسة أن تنهض من جديد وتحسن وضعها المالي، وهذا في حالة ما أعد مخطط زمني لدفع ديونها بالتقسيط، كل ذلك حماية للمنتوج الوطني وتفاديا للجوء إلى إستيراد المنتوج الأجنبي.

وعليه نلتمس من الجهات المعنية أن تأخذ بعين الإعتبار هذا الطموح العمالي ضمانا لسياسة محو الفوارق الجهوية.

- التعليم بكل أطواره:

تعاني ولايتنا مشاكل عديدة تخص التجهيز والتأطير ونقص المؤسسات خاصة منها الثانويات رغم شساعة الولاية وكثرة عدد البلديات.

كما يعاني الطلبة، إلى جانب قساوة الطبيعة والفقر، متاعب التنقل للوصول إلى الثانوية نتيجة نقص وسائل النقل، مما انعكس سلبا على مستواهم الدراسي. فممنهم من انقطع عن الداسة نظرا إلى الحاجة، ومنهم من انقطع عنها نتيجة قطعه عدة كيلومترات على الأقدام، ذهابا وإيابا، وذلك عبر بلديات أولاد إبراهيم وسيدي نعمان وبوشراويل والربعية وغيرها.

أضف إلى ذلك قساوة الليل في الريف، ذلك أن الطالب لا ينام طول الليل، لا لغرض المطالعة، بل للحراسة والتفطن خوفا من غدر الإرهاب. فكيف يتم، بالله عليكم، تقييم هذا الطالب في نهاية السنة؟ أما المدارس الابتدائية والإكماليات، فينقصها التجهيز، مما أدى إلى إكتظاظ الأقسام بالتلاميذ، خاصة أقسام السنة التاسعة أساسي، حيث يترواح عددهم ما بين 40 إلى 45 تلميذ في القسم. هذا وألفت الإنتباه إلى نقطة مهمة تتمثل في نقص التأطير في الإكماليات، إذ ما يميز هذه المؤسسات

عملهم- يرقعون يوميا هذه الطرقات بوسائل تقليدية. أما التي داخل المدن أي في مقر البلديات وكذا الرابطة بين المداشر، فحدث ولا حرج.

وبالنسبة إلى الطرق الوطنية، تملك ولايتنا قلبا نابضا واحدا فقط، ويتمثل في الطريق الوطني رقم 01 الذي يتحمل عبء كبيرا جراء حركة المرور، إذ لولا أعوان الأمن من كل الأسلاك والوطنيين المخلصين، ما كان هذا الطريق صالحا إطلاقا. وعليه نطالب السيد الوزير بفتح الطريق الوطني رقم 64 الرابط بين العاصمة الإدارية والاقتصادية والذي يمر عبر ولايتنا. لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث لا عاصمة إدارية ولا طريق وطني، فما هما إلا حبر على ورق.

أملنا سيدي الوزير أن ينبعث مشروع هذا الطريق من جديد لكي يفك العزلة عن الولاية، ويخفف من عبء حركة المرور التي يتحملها الطريق رقم 01، ليتم ربط حركة المرور من الجنوب تجاه الشمال والعكس، بخطين وطنيين. وللعلم تبين المعلومات التي بحوزتنا أن هذا الطريق تنقصه مسافة 16 كيلومتر وهي غير صالحة وموجودة في محيط ولاية البليدة. كما أنه لم يتم إنجاز مسافة 4 كيلومترات من الطريق الوطني رقم 8 المار شرق الولاية عبر مدينة تابلات وهذا رغم المناقصة الوطنية. والجميع يعرف ما كانت عليه وضعية هذا الطريق في السنوات الماضية.

نتمنى أن تفك العزلة عن هذه المناطق.

- الصناعات الخفيفة:

أطرح معالي وزير المساهمة إنشغالا خاصا بمركب المضخات الكائن بولاية المدية وتحديدًا بالبرواقية، والذي يعتبر المركب الوحيد على المستوى الوطني في إنتاج عتاد الري، ومع ذلك يشهد عجزا تاما بسبب الديون المترتبة عليه.

لذا نطالب بتطهير ديون شركة "بوفال" التي انبثقت بعد

أسأل أولاً: من أين أبدأ وإلى أين أصل؟ وهل أوفق في إعطاء كل قطاع حقه؟

سيدي الرئيس، سأبدأ بالحماية الاجتماعية، ومن تلك البطاقة الإشهارية الجميلة والمنمقة الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية، والتي صرف عليها ما صرف، وسحب منها ما سحب. فكم من لقاءات برمجت؟ وكم من شروحات قدمت؟ وكم من وعود أعطيت؟ وكم من آمال علقت؟ والأدهى والأمر، أنني ساعدت في ذلك عن طريق شرح بعض الملفات وانجازها. لكن لم يحدث أي شيء منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا، لأن العملية ممرضة هنا في الجزائر. فلماذا يا ترى هذه البيروقراطية وهذا التماطل في ملفات 1225 شاباً مازالوا في الانتظار؟

وللعلم، تمت الموافقة على ملف واحد وواحد فقط مع شرط أن يكون للمستفيد ضامن يملك الأموال.

السيد الوزير،

يتزايد عدد الطلبة يوماً بعد يوم، ومن غير المعقول أن ينخفض العدد الخاص بالعمل المأجور من سنة إلى أخرى.

هذا وأقول لكم إنني مازالت مصرا على تعليق قوائم المستفيدين على أبواب البلديات ليبدأ من هنا العدل والإنصاف، وتنطلق الشفافية. وما دمنا في قطاع الشؤون الاجتماعية، فهل فكرتم، يا سيادة الوزير، في مصير مندوبي تشغيل الشباب على مستوى الوطن وأعاونهم عند نهاية السنة، خاصة وأن المرسوم الصادر في الجريدة الرسمية رقم 50 قد "طلق" صراحة هذه المندوبيات عن مديريةية التكوين المهني والشغل؟

وأخيراً، يا سيادة الوزير، لقد زرتم الولاية مؤخراً، وأقترح عليكم في كلمة واحدة موجزة إنشاء لجنة تحقق حول ما كان يحدث سابقاً، لأنه حدثت إنحرافات خطيرة لا يسع الوقت لذكرها.

هو وجود عدد كبير من المستخلفين في كل المواد تقريباً -وهذه الظاهرة موجودة كذلك في الثانويات- خاصة في اللغات الحية التي تعتبر نقطة ضعف تلاميذ هذه الولاية وكل الولايات النائية. إضافة إلى ذلك، يعد هؤلاء المستخلفين غير متخصصين في تلك المواد.

وبالمناسبة، نطالب بالدعم المادي لمعهد تكوين أساتذة التعليم المتوسط الكائن بولايتنا، وذلك لتكوين دفعة أو دفتين لتغطية النقص الملاحظ في أساتذة المواد المذكورة أعلاه، وكذا لإعادة رسكلة المعلمين والأساتذة، مما يدعم مستوى تلاميذنا حتى يلتحقوا بركب إخوانهم في الولايات الأخرى.

هذا ونبيه في الأخير إلى نقطة حساسة نرى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجتها نظراً إلى خطورتها، وتمثل في النزوح الريفي نحو المدن. هذه الظاهرة التي أخلت ريفنا بطريقة مدهشة، وترتبت عنها مآسي عديدة أشدها الفقر.

نطالب السلطات العليا والمسؤولة أن تأخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار لمعالجتها والقضاء عليها.

كما نتمنى في الأخير أن تؤخذ جميع الانشغالات بعين الاعتبار.

وشكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عز الدين سعدي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

السادة ضباط الجيش الوطني الشعبي،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

يزال عالقا إلى أن أصبح الكل يشك في عدم إتخاذ الإجراءات ويتساءل لفائدة من. فأين هي الدراسة الخاصة بقنوات السقي الموجهة لسهل "غريس" والذي أنشئ من أجلها؟ وكذا سد "الشرفة" الذي وجد أصلا لسقي زيتون دائرة "سيق"؟ هذا ومازالت الإدارة المركزية للسدود، رغم ملوحة سد الشرفة تتحكم في القنوات، فتفتحتها كما تشاء وتغلقها كما تشاء، ولا تراعي معاناة الفلاحين.

أما سد "فرقوف"، فقل عنه إنه أصبح بركة، ورغم ذلك مايزال فلاحو المحمدية -ومحصولهم من البرتقال- يعانون. واعلم، سيدي، أنهم يشتررون الماء بالصهاريج للشرب ولسقي الأشجار الصغيرة، ولمصنع السكر بمستغانم، والمنطقة الصناعية على العموم. فمتى تنتهي مشكلة جر المياه من سد "فرقار" إلى الجهات المعنية؟

إننا نطالب بذلك حتى تستفيد الولاية بعد ذلك هذه الكميات المتوفرة طبقا للتوجهات الجديدة للفلاحة.

السيد الرئيس،

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2001 مبالغ معتبرة للتجهيز. فمتى ينطلق مشروع إدخال الغاز الطبيعي إلى بلدية "عوف" التي يتميز طقسها بالبرودة، وبلدية "وادي التاغية" الشديدة البرودة، وبلدية "المامونية" الأكثر برودة منهما، وكذا بلدية "ماوسة" التي يعبرها أنبوب الغاز الطبيعي؟ وبلديات أخرى في الانتظار. فلا تخيب - سيادة الوزير- آمال هؤلاء المواطنين.

السيد الرئيس،

إن التعليم رقم 265 المؤرخة في 3 ماي 2000 والصادرة عن معالي وزير الشباب والرياضة قد ضربت عرض الحائط.

وكمثال حي على ذلك، لم تستفد الرياضة الجماهيرية أي سنتيم، بالإضافة إلى التنمية البطيئة للنشاطات المبرمجة.

السيد الرئيس،

تعتبر ولاية معسكر منطقة فلاحية بالدرجة الأولى. لكن لوحظت على فلاحيتها هذه السنة، آثار القرار الذي اتخذته وزارة الفلاحة والمتعلق بعدم دعم زراعة البذور. فكيف يكون حال هذه الأراضي التي بقيت في معظمها بورا لحد الآن رغم أن السنة تبشر خيرا، إن شاء الله؟ إضافة إلى ذلك برز مشكل صندوق الدعم المسمى "F.N.D.R.A" والذي لايمنح الدعم إلا إذا وجد الماء.

لكن سرعان ما اصطدم هذا العمل كذلك بالمرسوم الولائي الذي يمنع حفر الآبار نظرا إلى ما تعانيه الطبقة الجوفية بسهل "غريس" -كما يقول الخبراء- مما عطل العملية. لذا نرجو إلغاء هذا القرار الولائي الذي يراه أهل المهنة تعسفا، لأن ولاية معسكر لا تنحصر في سهل "غريس" فقط، بل توجد مناطق أخرى كواحي الأبطال وعوف وبنى شقران وغيرها من المناطق العديدة شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

السيد الرئيس،

تحتاج عملية غرس الكروم والأشجار المثمرة إلى الماء. وعليه، بات من الضروري تسجيل حواجز مائية -وليس سدودا- بالولاية طبقا للإقتراحات المقدمة مثل الحواجز المائية الموجودة بمناطق عين فکان، والزلامطة، وبنى شقران الثورية والصفصاف ببلدية ماقضة وكذا سجرارة التاريخية.

وأذكر خصيصا هذه الأماكن، لأن الطبيعة صنعت لوحدها هذه الحواجز -ويبقى القرار فقط- ونظرا إلى وجود مساحات مسقية شاسعة تعود بالخير على المنطقة، وتعمل على إستقرار السكان في مناطقهم، وتوفر مناصب شغل ومداخيل للعائلات.

السيد الرئيس،

بولاية معسكر أربعة سدود، غير أنها تعرف مشاكل كسد "وزرت" الذي تتسرب منه كميات هائلة من المياه. ورغم إلحاحنا على تصليحه منذ 3 سنوات إلا أن المشكل ما

وعليه، نرجو من سيادتكم إيجاد حل لهذا الإشكال.

السيد الرئيس،

تعد المخططات السنوية لمديريات التربية شيئا جميلا. غير أننا لانرضى أن تعرقل تسوية الوضعية خلال السنة بحجة أنها غير مطروحة في المخطط السنوي. ضف إلى ذلك ما يعانیه أولئك الذين رفعوا التحدي في مناطق نائية ومايزالوا إلى حد الآن يواصلون الرسالة النبيلة، وينتظرون إدماجهم أو تسوية وضعيتهم، لأنهم سئموا ما يسمى بالإستخلاف الشهري، وما يعانوه من الإدارة...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمن حبيبي، وهو آخر متدخل، وأود أن أشير فقط إلى أن المتدخلين الأوائل ليوم الغد في الساعة التاسعة والنصف صباحا، هم السادة:

عبد الرزاق مقري، نور الدين مراو، نصر الدين سالم شريف، فاروق زغبى، مصطفى زروال، مدني بن عجيلة، بونعامة الهامل، أحمد شعواطي، الطيب نوازي. وأرجو أن تبلغوا الزملاء غير الحاضرين معنا. وأتقدم في الأخير بالشكر إلى أعضاء الحكومة على صبرهم معنا وعلينا، وكذا إلى إدارات مختلف الوزارات وإلى الزملاء النواب الذين بقوا معنا إلى هذه الساعة المتأخرة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة ليلا

فلا ملعب "المحمدية" وجد له حلا نهائيا، ولا ملعب "سيث" انطلقت الأشغال به، ولا مخيم الشباب رأى النور، ولا المسيح شبه الأولمبي بمعسكر رفع عنه الغبار.

وبالمقابل، كلفت عملية وضع بساط قاعة الرياضة بمعسكر مبلغ 300 مليون سنتيم، في حين كلفت نفس القاعة بالمحمدية مبلغ 600 مليون سنتيم. وهنا تكمن المفارقة وتعود إليكم، سيدي الوزير، عمليتي التقييم والمتابعة. ولا يسعني الوقت لذكر ما يجري هناك. وقد تأتي فرصة تفصيل ذلك بالأدلة القاطعة عن طريق الأسئلة الشفوية والكتابية. وأود القول -قبل أن أختتم حديثي عن هذا القطاع- إنني أشاطر رأي زملائي في الدائرة الإنتخابية عما قالوه في القطاعات، لكنني أخالف أحدهم، وأقول له ولبعض الزملاء: من السهل أن ندمر ونحطم، لكن من الصعب أن نبني ونرمم ونعيد للجزائر عزتها وكرامتها.

فليتحد الجميع من أجل الجزائر ونصرتها في المحافل الدولية، فقد يكون الضيوف أحيانا سفراء لدى دولهم، وكم نحن بحاجة إلى رفع صوت الجزائر عاليا في المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

إن المكان الذي اختارته المصالح المختصة والمسؤولين المحليين لدار الثقافة بمعسكر، يتوسط المدينة ويقع بالقرب من معالم الأمير عبد القادر. ورغم شراء اللوازم، إلا أن العملية ماتزال متأخرة.